مدخل إلى الأبعاد التداولية في قراءة الشروح البلاغية القديمة

صابر الحباشة

مدرس بقسم اللغة والآداب العربية، الجامعة العربية المفتوحة، المنامة، البحرين

الملخص

يحاول هذا البحث أن يمهد لبعض المعطيات النظرية والمنهجية في النظريات التداولية المعاصرة من جهة محاولة تطبيقها على دراسة المتن البلاغي القديم، انطلاقاً من نموذج كتاب شروح التلخيص للخطيب القزويني.

ويحاول البحث تقديم نظرة تنحو نحو الشمول بالنسبة إلى النظريات التداولية المعاصرة، انطلاقاً من نظرية الحجاج والتداولية المدمجة، معتمداً مختلف المقاربات الحديثة لفلاسفة اللغة واللسانيين الغربيين. ويطمح البحث إلى فحص افتراضين يتعلقان بالنظر في إمكانية تبين وجوه الإفادة والتفاعل بين المتن البلاغي باعتباره مدونة القراءة، والنظريات التداولية باعتبارها منهج تلك القراءة.

المقدمة

ينتمي هذا البحث إلى ضرب من ضروب قراءة التراث البلاغيّ قراءة معاصرة تستثمر بعض المناهج اللسانية المستحدثة. وتتوجّه الدراسة إلى جزء من ذلك التراث عُدّ كالمهمل عند المحدثين، ونعني به "الشروح البلاغية"، وقد اعتمدنا مدونة مخصوصة هي شروح التلخيص للقزويني (ت. 739هـ)[1].

وقد واجهتنا عدّة صعوبات عند محاولتنا الاقتراب من "الأبعاد التداولية في شروح التلخيص للقزويني"؛ منها عسر تناول المدونة، فقد ضمّت خمسة شروح تتآلف وتختلف، تجتمع وتفترق، وخشينا أن نضيع في الفويرقات القائمة فيما بينها (والبحث في هذا الأمر مشروع)، فعمدنا إلى النظر إليها وكأنّها جسد واحد أو صياغات متقاربة لرؤية عامّة واحدة، فجعلناها كالمتعاوضة. ومن الصعوبات الأخرى شساعة المدونة البلاغيّة، فحاولنا تجنّب التشتت بتركيز النظر على مبحث مخصوص يندرج في علم المعاني: هو أحوال المسند إليه، واتخذنا بعض النماذج من تلك الأحوال (الحذف والذكر، والتعريف والتأخير).

وكانت المقارنة ضربا من التنبيه إلى نقاط التقاطع أو نقاط التنابذ بين الرؤية والتطبيق التراثيين، والرؤية والتطبيق الحديثين المنتسبين إلى التقاليد التداولية.

وقد أقمنا هذه الدراسة على فرضيتين مختلفتين:

- إحداهما: أنّ شروح التلخيص تشتمل على أبعاد تداولية، فعلينا أن نستخرجها منها ونتبين طبيعتها.
- الأخرى: أنّ شروح التلخيص تخلو من الأبعاد التداولية، ونحن سنضطلع بإضفائها عليها، وذلك بإثراء المقاربة التراثية بتسليط أضواء جديدة عليها تنتحي منحى تداوليا، يخلو من الإسقاط والتقويل.

ولعلّ التفريقات التقليدية بين الاختصاصات العلمية في العلوم الإنسانية، ولا سيما اللسانية منها صارت لاغية، فأصبحنا نقف على دراسات تسوي بين علمين عدا سابقا منفصلين ومختلفين نحو ما فعلته الباحثة أنّا جوبير Anna Jaubret في قراءتها بعض آثار جان جاك روسو قراءة أسلوبية تداولية[2]. ولعلّها

في ذلك إنما تشايع مذهب مواطنتها كربرات أوريكيوني التي عرّفت البلاغة بأنها "قبل كل شيء هي نظرية "الوجوه" (figures)، ونظرية طرق تحريف الكلام وتحويله، ولكنها أيضا في نطاق الإرث الأرسطي (الذي تابعه برلمان و تيتيكاه في مؤلّفهما: "مصنّف في الحجاج: البلاغة الجديدة") هي دراسة فنّ الإقناع ودراسة الوسائل الناجعة للتعبير: إنّ الصور والوجوه البيانية تُعلَّل تداوليا"[3].

ولئن اعترفت أوريكيوني بالبعد التداولي في اللغة (langage)، معتبرة أنه لم يعد بحاجة إلى الاستدلال عليه، فإنها بالمقابل حذرت من المغالاة في "العقيدة التداولية"[4].

إذ اعتبار الممارسة اللغوية مجرّد عمل نفعيّ، مصلحيّ، غائيّ قد يقلّل من شأن الوظيفة الإخبارية للغة، فأن نتكلم هو أن نفعل قطعا، ولكن هو أن نقول ما نعتقد أنه صحيح، هو أن نطلب تزكية الآخر لنا، وهو أن نكون على حق فقط دون أن نطلب تزكية الآخر لنا، ثم إن بعض الاستعمالات اللغوية مجانية؛ ذلك أنه إذا كان ممكنا أن نتكلم دون أن نقول شيئا، فإنه من الممكن أيضا أن نتكلم دون أن يكون لكلامنا مقصد عمليّ"[5].

فإذا كان هذا النقد للبعد التداوليّ في الاستعمال اليومي للغة نقدا صحيحا، فإنه لا يستساغ في القول الشعري بله النص القرآني، وهما عمدة التحليل ومناط النظر لدى البلاغيين.

وقد وقفنا من خلال نظرتنا إلى مدونة شروح التلخيص على حقيقة مؤداها ثراء التراث البلاغي العربي، وعلى حقيقة أخرى، هي حاجتنا اليوم إلى التسلح بالصبر وكد الرؤية في سبيل الملاءمة بين روح التراث من جهة، ومقتضيات الرهانات العلمية في هذا العصر الذي جلله تصاعد مهول في العلوم اللغوية كما وكيفا، حتى لا نكاد نلم بنظرية حتى تزحف عليها نظريات تفد فتحل محلها وتراجع أشد مصادرات النظرية السابقة بداهة، وهكذا دواليك، من جهة أخرى.

وربما رجونا - نحن دارسي البلاغة العربية - في هذا العصر الذي تقاس فيه اللغات بمواقعها على الشبكة العنكبوتية، وبمكتباتها الافتراضية، وباعتمادها

في العلوم الحيوية - رجونا أن يشاطرنا الناس رأي أبي الريحان البيروني (ت 440هـ) أن "الفضيلة الذاتية للشيء غير المنفعة العارضة لأجله"[6].

ولكن الثابت لدى الباحثين أن وضع البلاغة الحرج ليس أمراً طارئاً. ألم يقل أنطوان كمبانيون[7] في فصل تعارض خاتمته عنوانه الذي هو "إعادة الاعتبار للبلاغة في القرن العشرين"؛ يقول في خاتمته "وهل كان تاريخ البلاغة إلا سلسلة طويلة من عمليات سوء الفهم لطبيعة البلاغة ولوظيفتها المتجادل عنهما دائما؟"[8].

إطار المسألة

عدّ أمر البلاغة منتهيا أو كالمنتهي عند من يُنسبون إلى علوم العربيّة؛ إذ عدّت علما مكتملا أُتخم بحثا حتّى لم يعُد للجديد فيه قولٌ إلّا ترداد أقوال السّابقين، أو محاكاة أقوالهم في ضرب من الإيحاء بترويضها على مناهج الأسلوبيّة أو التداوليّة مثلا. وهو أمر لئن عدّ إيجابيا من جهة نظره إلى البلاغة نظرا ديناميّا، فإنّه لا يخلو من إسقاط؛ لا سيّما إذا قام نظره إلى علوم اللّسان على اعتبار أنّها بلغت في صيغتها السّوسّيرية (نسبة إلى فرديناند دي سّوسّير) البنيوية اكتمالها، ومن ثمّ يكون النّظر إلى إسهامات جميع الباحثين في اللّغة (والبلاغة من علوم اللّغة) قديما وحديثا على منوالها ووفق مبادئها، فهذا النظر يؤدّي إلى حجب ما نفترضه من وجوه إفادة كثيرة في المنوال البلاغي العربيّ.

غير أنّ وجود مثل تلك الإفادات لا يحجب عنّا السّؤال عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء جمود البلاغة وما نسب إلى مباحثها من تحجّر[9]. كما لن يعوقنا ذلك عن الانفتاح على مناهج البحث اللّساني المستجدة، ولا سيّما منها التّداوليّة، لا لنحاكم البلاغة العربيّة وفق منوالاتها، بل لنجرّب النظر في إمكانيات المقارنة بينهما وتغذية التراث التّنظيري البلاغي العربي بروافد جديدة جاءت بها التّداوليّة، دون أن تكون غايتنا إرجاع اكتشافات التّداوليّة و إسهاماتها إلى البلاغة، على نحو يشي بالإسقاط المهدر للبعد التّاريخي، أو القول بالتّطابق بين آليات العلمين قولا مجحفا لا يقوم على دليل.

ولعلّ مدوّنتنا المخصوصة (شروح التلخيص للقزويني) من أقلّ المدوّنات

التماسا لدى الباحثين في البلاغة إلّا تأريخا أو تعليقا، أمّا النظر الفاحص عن القيمة الكامنة في تلك الشّروح، فيبدو لنا منعدما أو في حكم المنعدم؛ حتّى إنّه من الشّائع جدّا اعتبار الباحثين أنّ المدوّنة التي نشتغل عليها تتدخل في حكم التّوابع المردّدة لغير المجدّدة لما بناه عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) وقنّنه أبو يعقوب السكاكي (ت 626هـ). لذلك، فقد مرّوا عليها مرور الكرام، معتبرين إيّاها في أحسن الأحوال شروحا تعليميّة، ليس لها من قيمة إلّا التوضيح وتسهيل المسالك على المبتدئين وتيسير الخوض في البلاغة لغير المتمكّنين.

وإن كنّا لا ننكر هذا القول، فإنّنا نعترض على حصر كتب الشّروح في ذلك الأمر التعليمي من ناحية، كما نعترض من ناحية ثانية على الاعتبار المسبق أنّ الكتب التعليميّة مطلقا لا غَناء علميّا منها. صحيح أنّ النظر في مبادئ العلم النّظريّة لا ينبغي أن يتّجه إلى الكتب التّعليميّة، لكن لا يليق بنا أن نذهل عن أنّ الكتب التّعليميّة من أكثر الأدوات المساعدة على تقييم ثقافة العصر نظرا إلى اتّجاهها إلى شريحة كبيرة من المهتمّين. وهذا الأمر أسهم إسهاما واضحا في احتواء الشروح و الحواشي خليطا من المعارف المترافدة الّتي تشكّل المعارف الأساسيّة في البرنامج التّعليمي لذلك العهد ؛ وما الاستطرادات الّتي ترشح بها "حاشية" الدّسوقي (ت 1230هـ/ 1815م) من تاريخ وأخبار ونقد أدبي وعَروض وأنساب ,,. إلّا صورة عنها.

ولعلّ لمثل تلك الاستطرادات، فضلا عن دورها في إغناء معارف المتعلّمين، دورا بيداغوجيّا يقلّص من حدّة صرامة المنهج الذي اتّخذه صاحب "التلخيص" [أي الخطيب القزويني (ت 739هـ/ 1338م)] وصاحب "المفتاح" [أي أبو يعقوب السكّاكي] من قبله، والشرّاح من بعدهما. فذلك ينشّط همّة المتعلّم ويزيده شغفا بالعلم.

تحديد المدوّنة

لمّا كانت شروح التّلخيص تعدّ بالعشرات[10]، ومجال بحثنا محدودا، فقد تقيّدنا بمدوّنة مضبوطة تقتصر على ثلاثة شروح لغير المؤلّف، وشرح له هو

كتاب "الإيضاح"[11]، وأضفنا إلى ذلك "حاشية "الدّسوقي وهي على أحد تلك الشّروح الثلاثة (شرح سعد الدّين التفتازاني).

وإذا استثنينا حاشية الدّسوقي، فإنّ سائر الشّروح متقاربة زمنيّا، فهي تنتمي إلى القرنين السّابع والثّامن للهجرة، في حين تعود "الحاشية " إلى القرن الثّالث عشر للهجرة.

والنّسخة الّتي اعتمدناها مرتّبة وفق الطّريقة التّقليديّة في ترتيب الشّروح. وهي نسخة انتظمت على الوجه الآتي:

* في صدر الصّفحة نجد "إيضاح "القزويني
* في صلب المتن المقسّم إلى ثلاثة أقسام نجد :
  - في القسم الأوّل : شرح السّعد.
  - في القسم الثّاني : شرح ابن يعقوب المغربي المسمّى "مواهب الفتّاح"
  - في القسم الثّالث : شرح بهاء الدّين السّبكي المسمّى "عروس الأفراح"
* وتحت الإيضاح في الهامش توجد "حاشية "الدّسوقي على شرح السّعد.[12]

ويمكن تجسيم صفحة تعبيرا عن تقسيم الصّفحات شروح التّلخيص، كما يلي :

إيضاح القزويني (ت. 739 هـ)		
	شرح السّعد التفتازاني (ت 771هـ)	
حاشية الدّسوقي (ت. 1230هـ)	مواهب الفتّاح لابن يعقوب المغربي(؟)	على شرح السّعد
	عروس الأفراح لبهاء الدّين السّبكي (ت. 773هـ)	

والتّقارب الزّمني بين الشّروح من شأنه أن ييسّر الوقوف على مجال تداولي منسجم في ما بينها، مع تحسّس مواطن الاختلاف والإثراء عند كلّ شارح.

ما المقصود بالأبعاد التداولية؟

علينا بادئ ذي بدء أن نفسّر المقصود بالأبعاد التّداولية، الواردة في عنوان هذا البحث. إنها الضّوابط التي تحكم العلاقة بين الخطاب (أو القول أو الجملة) بالمخاطب وبالسّياق، وذلك استنادا إلى اعتبار التداولية - فلسفيّا - هي علمَ الاستعمال اللّساني في السّياق، أو بمعنى أشمل علم استعمال العلامات Signes في السّياق[13].

فالتداوليّة في معناها العامّ تشمل ما أورده الشرّاح من أسباب أو غايات (أو مقاصد) لإيراد المسند إليه على تلك الأحوال ؛ بما أنّ تلك الأسباب تُعيّن نوعيّة العلاقة بين المتكلّم والمخاطب، وتضبط تلوّن الخطاب بالسّياق الذي يرد فيه.

على أنّنا لن نقتصر على هذا الحدّ العامّ للتّداوليّة، بل سنسعى إلى استحصال تحديدات دقيقة لمسالك تداوليّة (مثل التّداوليّة المُدمَجة Pragmatique intégrée)، ثمّ نحاول المقارنة بين طرق تحليلها للأقوال وطريقة المتن الشّرحي انطلاقا من العيّنات التي اتّخذناها من أحوال المسند إليه.

وكي لا يكون الأنموذج الذي نعتمده معزولا عن سياقه الأدنى (وهو علم المعاني) وسياقه الأوسط (علم البلاغة) وسياقه الأقصى (المنظومة المعرفيّة للعلوم العربيّة الإسلاميّة)، فقد نسّقنا القول بطريقة تطرح إشكاليات الوصل والفصل بين علم المعاني والنحو من جهة، وبين علم المعاني وأصول الفقه من جهة أخرى : وهي إشكاليات تتعلّق بالمادّة و بالمنهج.

إنّ البيانيّين - فيما نظنّ - هم أول المشتغلين بالخطاب وقوعا على الأبعاد التّداوليّة للأقوال؛ وذلك أنّهم لا يتوقّفون عند حدود السلامة والصحّة المنطقيّة (كالمناطقة) أو النحويّة (كالنّحاة) بل يتعدّون ذلك إلى تفهّم "أسرار" إيراد القول على تلك الشّاكلة دون غيرها ممّا لا يقف عليه قانون منطقيّ ولا وضعٌ لغويّ. إنّ أيدي البيانيين تطول الكلام وتفقهه؛ لأنّها خلاصة النظر إليه من زوايا علوم العربيّة الأخرى التي تنظر في الكلام مفردا ومركّبا. أمّا هي فتتجاوز الوصف إلى تعليل الوجه التعبيري باستنطاق المكوّنات اللّغويّة والمقاميّة معا. ومن ثمّة فهذه

الزاوية المنفتحة التي يرى منها البيانيون (الشرّاح في مدوّنتنا) الكلامَ تجعلهم أقدر من غيرهم على تمثّل الأبعاد التداولية في الأقوال وإحكام إظهارها إظهارا مُقنّنا مُبوّبا مُفرّعا. وهم في ذلك يستجيبون لشروط إنتاج المعرفة في عصرهم، ويراعون المجال التداولي والحقل الإبستيمي الذي اندرجوا فيه.

وإننا عند حديثنا عن "الأبعاد التداولية" في شروح التلخيص للقزويني، ندافع عن فكرة مركزية تتمثّل في أنّ التحليل البلاغي يسير على سَمْت التحليل النحوي، ولكنّ سيره ذاك لا يتوقّف حيث ينتهي التحليل النحوي، بل يواصل مساره، وذلك لكونه يُدخل معطيات معرفية لا يُعيرها التحليل النحوي "النظامي" – في العادة – اهتماما[14]. فإذا كان التحليل النحوي يحدّد استقامة الشكل القضوي (forme propositionnelle) للجملة (أو الملفوظ)، فإنّ التحليل التداولي يتدخّل عبر آلياته المختلفة (جهازه المفاهيمي) كمبدإ الإفادة مثلا، فينظر " في كلّ لحظة من لحظات تكوين الشكل القضوي: إزالة الغموض (désambiguïsation) وإسناد المراجع و إلغاء الكلمات المبهمة[15] ومن ثمّة يأخذ التحليل التداولي على عاتقه إعادة النظر في تأويل الملفوظ، معتبرا أنّ " أفضل شكل قضويّ للملفوظ، هو ذاك الذي يقود إلى تأويل للملفوظ يكون منسجماً مع مبدإ الإفادة[16] غير أنّ آليات التحليل التداولي، ليس بإمكانها – في جميع الحالات – أن تضمن التأويل " الصالح " دائما؛ إذ " نلاحظ مع ذلك، أنّ آلية إسناد المراجع مثلها كمثل آلية إزالة الغموض، ليست مضمونة. وبعبارة أخرى، إذا أخطأ المتكلّم في ما يشكّل جزءا من المحيط العرفانيّ المتبادل [بين المتكلّم والمخاطب]، فقد يحدث أن يكون المرجع الذي يسنده المخاطب إلى أحد الألفاظ المرجعية التي يستعملها المتكلّم، ليس هو المرجع الذي قَصَدهُ المتكلّم. وهذه الإمكانية ليست في شيء، خاصّة بإسناد المراجع أو بإزالة الغموض: إنّها خصيصة عامّة لكلّ عمل تواصليّ[17]. وإنّنا على غرار ديكرو[18]وكربرات أوريكيوني[19]" نشكّ في الفصل التقليدي بين علم الدّلالة والتداولية شكّا قويّا" كما هو الحال عند ديكرو، أو إنّنا نعتبر "التقابل علم الدلالة / التداولية غير مُفيد"، كما هو الأمر عند كربرات أوريكيوني. على أنّ

مثل هذا الموقف الشكّي أو الدحضي، يحتاج إلى بديل نظري نبني عليه العمل. لقد بدا مناسبا مقترح هرمان بارّيه بتداولية معتدلة في إطار التداولية المدمجة، هذه التداولية المعتدلة "تقدّم الدلالة بوصفها سياقية أساسا، كما تقترح تنسيق تحليل الدلالة - بوصفها - حقيقة"[20] ويميّز بارّيه بين موقف التداولية المعتدلة وموقف آخر يقع بين الدلاليّة القصوى والتداولية القصوى. وهو المتعلّق بما يُسمّى " التداولية الدلالية " "وهو موقف أعتقد - والكلام لبارّيه - أنّنا نقع عليه عند غرايس Grice. فحسب "التداولية الدلالية" يكون تحليل الدلالة الخطابية دلاليّا وتداوليّا: فعلم الدلالة يركّب مجموع القواعد المنشئة للدّلالة والمفسّرة لها، في حين تشتمل التداوليّة على مجموع القواعد التي تجعلنا في حالة تواصُل بطريقة مناسبة ومرضيّة، وينبغي أن نُضيف أنّ علم الدلالة من هذا المنظور "مفتوح" بما أنّه يحتوي خصائص تُسهّل إجراء المبادئ التداولية[21]. بعد أن يعرض بارّيه لنظريّة غرايس، يرى وجوب "العودة إلى نقد هذه الوضعية المؤسفة؛ سواء من زاوية النظر الإبستيمولوجية (تناسق المنوال وبساطته)، أو من زاوية النظر الاختباريّة (ملاءمة الوضعية للثراء الدالّ للحياة الخطابية)[22].

ويستتبع القولُ بتداولية معتدلة - عند بارّيه - القولَ بوظائفيّة معتدلة "بوصفها أساسا للتداولية المدمجة تُقرُّ في الوقت نفسه بدعامة المسار التواصلي النفسية والاجتماعية كلّها (البنية النفسية الاجتماعية المتطابقة للمتخاطبين وعموم الأهداف والوسائل في صورة تحقيق الغرض من التواصل)، كما تقرّ ضرورة (وجود) كفاءة أو معرفة نظام القواعد"[23]. ويستدرك بارّيه - بعد أن تعرّض إلى مكانة مفهوم الكفاءة في علم النفس العرفانيّ - قائلا: "من الأحسن القول إنّ الكفاءة ليست "معرفة" حقّا بل هي براعة "صناعة" لا توجد إلّا بوصفها إنتاجيّة عمليّة ذات مكانة تأسيسيّة للذاتية ولدى الجماعة، قطعا لا تحتاج التداولية المدمجة إلى الإيغال في الظنون الذاهبة إلى النزعة الذهنية أو إلى متاهات أخرى خطيرة، يكفي تطوير رؤية تكون الوظيفة الخطابية وفقها مبدأ تشكيل نحويّ، وتكون الكفاءةُ براعةً تتأسّس على نمط حياة جماعة من المتكلّمين وتنتُج عنه[24].

منهج العمل

لقد أقمنا هذا العمل على خطّة تستهدف الاتّجاه من العامّ إلى الخاصّ : من السياق المعرفي لعلوم العربيّة (النحو، أصول الفقه، البلاغة ,,.) إلى سياق البلاغة الخاصّ، ومنه إلى علم المعاني الذي تندرج فيه أخيرا أحوال المسند إليه. فاهتممنا بتداخل مباحث علوم العربيّة وهو تداخل ثريّ؛ إذ لم تكن علميّة البحث - عصر ذاك - تُنكر التباسه بغيره من العلوم، أو تداخل بعض المباحث. فكان التصوّر العلميّ يقوم على التراكم والتراكب، مع إضفاء سمات التمايز لكي لا يستحيل التداخُلُ خلْطا.

وقد وجدنا في مقاربة هرمان بارّيه للتداوليّة المدمجة إقرارا بزئبقية الحدود بين التداولية (باعتبارها مرادفا للبلاغة الجديدة) والنحو[25]، وعرضنا إلى حدّ علم المعاني، ثمّ حدّ الإسناد وأقسامه، لنخلص إلى القول في أحوال المسند إليه وهو مجال اهتمامنا في هذا العمل. وقد عرضنا لبعض المَقُولات التداولية، وبعض الآراء الواردة ضمن المنوال التداولي،مقارنين بين وجهات نظر التداولية بالمنوال البلاغي العربي، وذلك في بعض المسائل المختارة كالقيمة الحجاجية في مقابل القيمة الإخباريّة، ومفهوم المقام أو السياق، ,,. وهذا الاهتمام يتعلّق بالتناول الداخلي للبلاغة و التداولية في آن، ممّا يمكن تسميته السياق التحليلي الخاصّ. ثمّ اهتممنا بالبلاغة في علاقتها بالعلوم العربية المحايثة لها، موجّهين اهتمامنا إلى أمر التداخل بين البلاغة والنحو وبين البلاغة وأصول الفقه. وهذا العرض يتّصل بالتناول الخارجي للبلاغة في تعاطيها مع المنظومة المعرفية أو السياق المعرفي العام الذي تنخرط فيه البلاغة (وعلم المعاني خاصّة).

في الأبعاد التداولية

لمّا كانت النظريّات البراغماتية كثيرة، فقد آل بنا الأمر إلى الانتقاء، مع عدم زعمنا بأنّ ملَكة الاختيار قد استقامت عندنا تمام الاستقامة، ولكن لابُدّ ممّا ليس منه بُدّ. إذن فنحن مقتنعون تماما بالمحاذير الواردة علينا من جهة اعتماد نظريّة دون أخرى، أو الاستعانة بمصنّف دون آخر. غير أنّ المعيار الضابط

للنظريّات التي توسّلنا بها يكمن في أقربها إفادةً لنا في إضاءة مباحث المدوّنة البلاغية التراثيّة التي نشتغل عليها، بما أنّ طموحنا يتأسّس على إقامة حوار بين ما هو حيّ في التراث البلاغي العربي وما تطرحه المباحث التداولية المعاصرة من طرق في تحليل الخطاب.

1 - البلاغة الجديدة

تُعَرَّفُ البلاغة الجديدة بأنّها نظريّة الحجاج التي تهدف إلى دراسة التقنيات الخطابية، وتسعى إلى إثارة مُوالاة عقول الناس لتلك الآراء المعروضة عليهم للقبول إثارة. والبلاغة الجديدة تفحص أيضا الشروط التي تسمح للحجاج بأن يبدأ ثمّ يتطوّر، كما تفحص الآثار الناجمة عن ذلك التطوّر.

هذا التعريف يبيّن إلى أيّ مدى تمثّل البلاغة الجديدة استمرارا للبلاغة الكلاسيكية، وإلى أيّ مدى تختلف عنها [في التقاليد الغربية طبعا[26]، وربّما انسحب ذلك على مسار البلاغة العربية بوجه من الوجوه]. إنّ البلاغة الجديدة تُواصل بلاغة أرسطو من حيث توجّهها إلى جميع أنواع السامعين. إنّها تحتضن ما يُسمّيه القدامى فنّ الجدل (طريقة النقاش والحوار عبر الأسئلة والأجوبة، المهتمّة خاصّة بالمسائل الظنّيّة)، وهو ما حلّله أرسطو في كتابه "الطوبيقا"[27]، الذي يعرض التفكير الذي وَسَمه أرسطو بأنه "جدليّ"، والذي يميّزه عن التفكير التحليلي للمنطق الصّوري. نظريّة الحجاج هذه سُمّيت بلاغة جديدة لأنّ أرسطو، وعلى الرغم من الصّلة التي يعقدها بين البلاغة والجدل، قد طوّر الأولى فقط على أساس المستمعين / المخاطبين.

فضلا عن ذلك ينبغي الإشارة إلى تعارُض البلاغة الجديدة مع تقليد البلاغة الحديثة، وهذه الأخيرة هي بلاغة أدبيّة صِرف، من الأفضل أن تُدعى أسلوبية؛ إنّها تختزل البلاغة في دراسة الوجوه الأسلوبية، أمّا البلاغة الجديدة فتركّز في الكلام على ما يجعله وسيلة للإقناع[28]، وبخاصّة وسيلة للإبداع أي "الحضور" (أي جلب أشياء إلى ذهن السّامع ليست حاضرة في ذلك الحين)، وذلك عبر تقنيات التمثّل[29]

2 – التداولية المُدمجة

إنّ التداولية المُدمجة (pragmatique intégrée)[30] تعتبر أنّ القيمَة الإخباريّة للملفوظ قيمةٌ ثانويّةٌ بالنّظر إلى قيمة الملفوظ الحجاجية[31]. من هذا المنظور نرى أنّ "المجال التداولي هو قاعدة التركيبة الجامعيّة؛ حيث الإعراب وعلم الدلالة لا يحتلّان إلّا مواضع التجريد دون توافُق منطقيّ نظريّ، ما لم يرتبطا بقاعدتهما المؤسَّسة"[32]. ويلاحظ هرمان بارّيه أنّ "مشكل إمكانية وجود تداوليّة بوصفها أساسا مُدمِجًا للنظرية اللسانية وحتّى للنّحو، يتحقّق بوصفه نقاشا يتّصل بتحديد التداولية والدّلاليّة (بارّيه، 1980)"[33].

من المفيد الإشارة في هذا السّياق إلى أنّ أوزفالد ديكرو Oswald Ducrot، من بين الذين أدخلوا التداولية في اللّسانيات، في السياق الفرنكوفوني؛ ذلك أنّ التقاليد الأنغلوسكسونية منذ أعمال جون لنشو أوستين John Ling show Austin ولا سيّما كتابه "كيف نصنع أشياءً بالكلمات" ومصنّفات جون سورل John Searle، وبخاصّة كتابه "الأعمال اللّغويّة" قد كانت ذات طابع فلسفيّ باعتبار انتماء أعلامها إلى الفلسفة التحليلية، وقد انصبّت أعمالهم على تصنيف الأفعال في اللّغة الطبيعية (اللّغة الإنجليزية) إلى أفعال تقريرية وصفية وأخرى إنجازية أو إنشائية...

لا تبدو نظريّة ديكرو منحصرة في بُعد من الأبعاد، بل هي متشعّبة الفروع، ثمّ إنّ صاحبها ما انفكّ يطوّرها ويعدّل بعض عناصرها، وذلك في إطار النقد الذّاتي وسنّة تطوّر المعارف وثراء التجارب ,,. لذلك من العسير الإلمام بإسهامات ديكرو بطمّ طميمها في هذه الورقات القليلة[34]، لذلك سنوجز القول في شقّ من مباحثها هو ما تعلّق بنظريّة التداولية المُدمجة مركّزين فقط على مسألة الوظيفة الحجاجية للّغة.

2 – 1 – التداولية المُدمجة والحجاج

تعرَّف التداولية المدمجة حسب المعجم الموسوعي للتداولية بكونها "نظريّة دلاليّة تُدمِجُ مظاهر التلفّظ في السّنّة اللّسانية (اللّسان Langue الوارد في

فكر دي سوسّير)"[35]وليست مظاهر التلفّظ، في بعض وجوهها، سوى عوامل حجاجية تندرج في الأقوال فتكيّف تأويلها وفق غاية المتكلّم. وقد درس ديكرو ألفاظا وكلمات مخصوصة لها قيمة حجاجية، ولكن قبل الانتقال إلى التحليل الحجاجيّ؛ ما معنى الحجاج عند ديكرو؟

إنّ ديكرو يفرّق بين معنيين لِلَفظ الحِجَاج Argumentation: المعنى العادي والمعنى الفنّي أو الاصطلاحيّ، والحجاجُ موضوعُ النّظر في التداوليّة المدمجة هو بالمعنى الثاني.

2 - 2 - الحجاج بالمعنى الفنّي

إنّ الحجاج بمعناه الفنّيّ يعني صنفا مخصوصا من العلاقات المُودَعَة في الخطاب والمُدرجَة في اللّسان، ضمن المحتويات الدّلالية. والخاصّيّة الأساسية للعلاقة الحجاجية أن تكون دَرَجيّة (Scalaire)؛ أي أن تكون واصلةً بين سَلاَلِمَ[36].

إنّ مفاهيم السُلّم الحجاجيّ والتوجيه الحجاجيّ يختصّان إذن بالعلاقة الحجاجيّة، سواء أحُدِّدت هذه العلاقة لسانيّا أم اندرجت تداوليّا. إنّه ضمن الحجاج بمعناه الفنّي، نفهم إمكانيّة الدفاع عن أطروحة أولويّة الحجاج على الإخبار. إنّه من زاوية نظر إخباريّة (المستوفية شروط الحقيقة[37] Vériconditionnel)، فإنّ مقولة مثل **تقريبا ق** تستلزم **لا - ق**. ونضرب مثالا على ذلك:

- **تقريبا** العَشاء جاهز.

هذه الجملة تستلزم منطقيا:

- العشاء **ليس** جاهزا.

والحال أنّ جملةً لها شكل: **تقريبا ق**، لا تستدعي موضعًا topos[38] يُمكن أن تستعمله جملةٌ لها شكل لا - ق، بل هي تستدعي موضعًا يمكن اعتماده مع جملةٍ لها شكل **ق**. ونضرب على ذلك مثالا:

- **تقريبا** أنهيتُ قراءة الكتاب.

يفهم السامع لهذه الجملة:

- يمكن أن تعتبر أنني أنهيت قراءة الكتاب.

فعبارة (تقريبا) تدلّ منطقيا على عدم إنجاز العمل الذي أشرنا إليه بهذه العبارة، في حين أنّ السامع يغلّب جانب الإنجاز؛ لأنّ العُرف الجاري لا ينظر إلى الجانب المنطقيّ، بل إلى الجانب العمليّ.

إنّ القيمة الحجاجية (تحديد السّلّم الحجاجيّ الذي ينبغي أن يوُضَع عليه الفعلُ الذي يُحدِّده الملفوظُ) هي الأولى إذن بالنّظر إلى القيمة الإخبارية[39]. وإنّ أعمال أوزفالد ديكرو وجون كلود أنسكمبر تتميز عن النظريات التداولية الأخرى بمصادرة مخصوصة: إنهما يعتبران أن هذه القيمة الحجاجية ليست مضافة إلى الملفوظ، ولكنها مسجلة في اللغة بوصفها أساسا لكلّ دلالة. إنّ الحجاج في نظر هذين اللسانيين لم يعد نشاطا لسانيا من بين أنشطة أخرى، ولكنه أساس المعنى نفسه وأساس تأويله في الخطاب[40].

3 - تصوّر موريس Charles W. Morris لعلم العلامات (sémiotique) وللتداولية

التداولية هي العلم الذي يدرس علاقة العلامات بمؤوّليتها، هذا هو التعريف الأوّلي للتداولية. ويفرّق موريس بين التداولية الخالصة والتداولية الوصفية. وصفة "الخالصة" هنا تعود إلى تطوير لغة يمكن الحديث فيها عن البُعد التداولي للسيميوزيس (توليد الدلالة) Semiosis والمفاهيم الأساسية للتداولية هي: المؤوِّل (بكسر الواو) و المؤوَّل (بفتح الواو) والاصطلاح (المطَبّق على العلامة) والتفسير (بوصفه وظيفة للعلامات) والتحقّق والفهم. كما توجد مفاهيم أخرى مهمّة لعلم العلامات: مثل العلامة واللغة والحقيقة والمعرفة، وهي مفاهيم ذات مكوّنات تداوليّة. إنّ التداولية تفترض التركيب والدلالة. فهي تقتضي من ثمة تبيّن العلاقة بين العلامات فيما بينها [وهو ما يفعله التركيب]،

والعلامات في علاقتها بالأشياء [وهو ما يضطلع به علم الدلالة]، حتّى نصل إلى علاقة العلامات بالمؤوّلين [وهذا مجال اهتمام علم العلامات][41].

مفهوم القاعدة التّداولية

إنّ القواعد التركيبية تحدّد العلاقات بين العلامات الحاملة للمعنى؛ أمّا القواعد الدلالية فتربط الصلة بين العلامات وأشياء أخرى؛ في حين تنطق القواعد التداولية بالظّروف الخاصّة بالمؤوّلين، وهي ظروف تكون العلامة الحامل ضمنها علامةً. ومن ثمّة، فإنّ كلّ قاعدة تجري بطريقة سلوك نمطي، وبهذا المعنى يوجد مكوّن تداولي في كلّ القواعد. ولكن ثمّة قواعد تداولية مخصوصة. إنّ هذه القواعد تعبّر مثلا عن الشّروط التي ينبغي أن يستجيب لها المؤوّلون ليؤديّ اسم الفعل مثل "أوّاهُ!" وظيفة التأوّه، أو صيغة أمر مثل "تعَالَ!" وظيفة طلب الإتيان، أو عبارة تقييمية مثل "لحسن الحظّ"، وظيفة التعبير عن الاستحسان، أو عبارات مثل "صباح الخير!"، التحية أو مختلف الوسائل البلاغية أو الإنشائية. وبما أنّ صياغة مثل هذه الشّروط لا تستوعبها حدود التركيب ولا الدلالة، فهي من مجال اشتغال التداولية[42].

لقد توقّع مُوريس منذ سنة 1938 المنعطف الذي ستتخذه البحوث اللّاحقة: المنزع العامّ يتمثّل في البحث المتخصّص سواء في التركيب، أو الدلالة، أو في ميدان التداولية الأرحب. لذلك لم يعد ثمّة تركيز زائد على العلاقات فيما بين هذه الاختصاصات ضمن الدلائلية. وغالبا ما يقدّم المعلّقون تقدُّم البحث على أنّه بناءً انطلاقا من التركيب، تنضاف إليه وجهة النظر الدلاليّة ثمّ التداوليّة (التي تُعهد إليها مسائل تستعصي معالجتها خارجها !). والحال أنّ البُعد التداوليّ حاضرٌ منذ إدخالنا مفهوم القاعدة: القاعدة تكون دائما من أجل **استعمال**[43].

تعليق

هذا العرض لبعض المقاربات اللسانية والفلسفية للتداولية يُركّز على الطابع المنهجيّ و الإجرائيّ، وقد اعتمدنا بشكل غالب كتاب فرانسواز أرمنغو

المحال إليه في الهوامش السّابقة، وذلك اقتصارًا منّا على الخطوط الكبرى، ففضّلنا الاطّلاع على عدد من المقاربات، غير أنّنا لا نزعم مع ذلك أنّ جميع ما ذكرناه يمثّل الأطروحات التداوليّة، ولكنّه عرض مختصر يتوقّف عند بعض المحطّات المهمّة في النظريّات التداولية المعاصرة سنحاول الاستفادة من أخرى أحدث منها في الإبّان.

ثمّ إنّنا نزعم محاولة توظيف بعض تلك المقاربات في إنارة قراءة شروح التلخيص قراءة معاصرة تركّز على البُعد التداوليّ في هذا المتن البلاغيّ، وما مسايرتنا لمصنّف فرانسواز أرمنغو إلّا محاولة لاقتناص أكثر فُرَص الإمساك بخيوط المشهد التداوليّ المهمّة، فإن لم نفهم بعض المقاربات في هذا المضمار أو مررنا على بعضها الآخر مرور الكرام، فليس ذلك سوى قصور منّا عن إدراك الشّمول في مجال تشعّبت فيه الرّؤى وتزاحمت الفلسفات والمناهج، وربّما تضاربت المقاربات. إنّ سمة الثراء الشديد في المباحث التداولية، قد تؤدّي بنا إلى محاولة تجنّب التشتيت، وذلك بالوقوف على ما نراه ملائما للمدوّنة التراثية؛ سواء بالتوافق، أو المخالفة، أو غير ذلك من أنماط التلاقح.

ولقد أقامت فرانسواز أرمنغو كتابها[44] على عرض أهمّ المقاربات التداولية عرضا تاريخيا ما أمكنها ذلك الحالُ، ثمّ أسّست الفصول الثاني والثالث و الرابع على برنامج هنسن (Hansson) الذي أسّس تداولية ذات درجات ثلاث. وكان الفصل الخامس بيانا لتفاعل التداولية في التيّارات الفلسفية المعاصرة.

4 - تكوين تداوليّة ذات درجات ثلاث: برنامج هنسن في 1974

إنّ هنسن (Hansson) هو أوّل من حاول التوحيد بين مختلف أجزاء التداولية توحيدا نسقيّا، مراعيا التمفصل بين مختلف تلك الأجزاء. وقد أقام محاولته هذه بطريقة تقدّميّة مستقلّة نسبيّا.

ويميّز هنسن بين ثلاث درجات في التداولية. وعبارة **درجات** المختارة عوضا عن أجزاء تحدّد فكرة المرور التدريجي من مستوى إلى آخر. وسنرى أنّه

يتمّ وضع بعض مظاهر السّياق في الاعتبار بالنسبة إلى كلّ درجة. ويمكن القول إنّ السّياق يغتني ويتعقّد من درجة إلى أخرى.

1 - تداولية الدرجة الأولى هي دراسة الرموز الإشاريّة، أي العبارات الغامضة نسقيًا. عبارات **معناها** غامض، **ومرجعها** يتنوّع نسقيًا حسب ظروف استعمالها؛ أي حسب سياق التلفّظ، وهو سياق يتأسس على عناصر كثيرة.

ما السياق بالنسبة إلى الدرجة الأولى؟ إنّه موجودات أو محدِّدات موجودات. سياق وجوديّ ومرجعيّ: المتخاطبون وإحداثيات المكان والزمان.

2 - تداولية الدرجة الثانية هي "دراسة الطريقة التي تتّصل فيها القضيّة التي تعبّر عنها الجملة المنطوقة؛ إذ في الحالات المهمّة، ينبغي أن تتميّز القضيّة المعبّر عنها عن الدّلالة الحَرْفية للجملة. ما السّياق بالنسبة إلى الدرجة الثانية؟ إنّه السياق في معناه الموسّع عند ستالنكير (Stalnaker)؛ أي هو سياق يتسع حتّى يشمل ما يفترضه المتخاطبون أيضا. إنّه سياق معلومات ومعتقدات مشتركة. ومع ذلك فإنّه ليس سياقا "ذهنيًا"، ولكنّه سياق يُعبّر عنه بألفاظ العوالم الممكنة.

3 - تداوليّة الدرجة الثالثة هي نظرية الأعمال اللغويّة (speech act theory). ويتعلّق الأمر بمعرفة ما يتمّ إنجازه عبر استعمال بعض الأشكال اللّسانية. إنّ الأعمال اللّغويّة موسومةٌ لسانيا (الواسم indicator علامة مميزة تفرق بين صيغتين: إحداهما موسومة أو مُعَلَّمة، والأخرى غير موسومة؛ وقد يكون الواسم فونولوجيا: كالجهر والهمس، أو صرفيا: كعلامة التأنيث، أو تركيبيا: كالتقديم والتأخير. فالواسم لعمل الوعد في قولك: "أعدك بأن أزورك غدا" هو "أَعِدُ"[45]، ولكن ذلك لا يكفي لرفع الالتباسات وتحديد ما تمّ إنجازه حقّا في وضع تواصليّة معيّنة. وإنّ وجود الأعمال اللّغويّة غير المباشرة يجعل المشكل أعقد.

وتنقل أرمنغو ما كتبه شنال (Schnelle) منذ 1973 : " إنّ السّياق هو الذي يحدّد ما إذا كان ملفوظ جادّ قد تمّ إنجازه ولم يكن الأمر مجرّد مزاح، أو إذا ما عَرّضنا بأمر ما، هل إنّ ذلك التعريض يشكّل إنذارًا، أو إنّه يُعطِي أمرًا.[46] ثمّ تعلّق على كلام شنال، بقولها: "إنّنا نرى أنّ مفهوم السّياق هنا أشدّ ثراءً وأكثر إطلاقا منه في تداولية الدرجتين الأولى والثانية. إنّ رفع الالتباس في الحالات التي طرحها شنال، يرتكز على توفّر المتخاطبين على كفاءة موسوعية، وعلى كفاءات ثقافية (تخصّ ثقافتهم المحلّية): بل قد تشمل امتلاكهم لثقافات أخرى أيضا، كما أنها لا تهمل ما يضطلع به الحدس الفرديّ كذلك من دور في رفع الالتباس الذي قد يقع في الأقوال "[47].

إنّ هذا التخطيط الذي نقلته فرانسواز أرمنغو عن هنسن يمثّل، في ما نرى، مقاربة صالحة للملفوظات بأنواعها في اللّغات الطبيعية. غير أنّنا نحدس مُسبقا، بِرهان مهمّ يتمثّل في خصوصيّة المقاربة التداولية للنصوص المنتمية إلى جنس الشرح البلاغي، والرهان يكمن، في ما نرى، في حيّز اشتغال المشروع التداولي المقترح: هل هي المدوّنة الشّرحية باعتبارها وحدة منسجمة، فيتمّ تشريحها بطريقة كليّة وفق المنوال التداوليّ؟ أم إنّ المقاربة التداولية ستغوص خلال ثنايا الشّرح، فتتسلّط على التناول البلاغي لمدوّنة الشّواهد (باعتبار انتماء هذه الأخيرة إلى الإنجاز الفرديّ للّغة، وهو إنجاز خاضع من حيث المنطلق للسّياق وللعلاقات التواصلية) لتُشكّل مقاربة ثانية ذات مستويين في التعامل:

1. مستوى فهم الطرح البلاغي: التفسير البلاغي للوجوه الجمالية والتأثيرية في الأقوال.

2. مستوى طرح بديل تداوليّ / أو إقرار تشاكل مع التناول البلاغيّ القائم[48].

وسنعمد إلى المراوحة بين المستويين بشكل منظّم، عسانا نُوَفّق إلى إحاطة أشمل بموضوع العمل، وهو دراسة البُعد التداوليّ في شروح التلخيص. وإن كان نصّ العنوان يحتمل قراءتين على الأقلّ:

1 - القراءة الأولى تسلّم بوجود بُعد تداوليّ في المدوّنة، ومن ثمّة يكون البحث عبارة عن كشف ذلك البُعد وإماطة اللّثام عنه.

2 - القراءة الثانية لا تسلّم بوجود بُعد تداوليّ في المدوّنة، ولكنّها تطرح إضافة صبغة تداولية على التناول المتوافر في الشّروح البلاغيّة المدروسة.

فيكون البحث إضافة وتلوينا مخصوصا للمدوّنة التي نشتغل عليها.

5 - التداخل بين النحو و البلاغة

يُشير بعض الباحثين المستعربين إلى "تطابق في العمق "بين التحليل البلاغي في علم المعاني(مبحث الإسناد) والتحليل النحوي للمبحث نفسه[49]، وفي ذلك إقرارٌ بثقل وطأة المنهج النّحويّ الذي تكرّس فجعل علم المعاني اختصاصا ضيّقا لا يبلُغه الباحث إلّا بعد أن ترسخ قدمه في آليات التحليل النحويّ.

غير أنّ باحثا عربيّا معاصرا، قد ارتأى أنّ اختلاط مسائل النحو بمسائل علم المعاني، قد أضرّ بالبلاغة من جهة كونه يقيم تعارضًا صميما بين البلاغة بما هي دراسة الكلام الجميل، والنحو بما هو دراسة الكلام السليم، مع تحكيم منهج هذا في تلك. فالمنطق يقول إنّ المنهج الذي يُدرس به "الأسلوب العادي" ليس المنهج نفسه الذي يُحتكم إليه عند دراسة "الأسلوب العالي" أو "الكلام الساميّ" بعبارة جون كوهين[50]. لذلك يخلص الباحث إلى الدعوة التالية: "ولعلّي أكون أكثر صراحة حين أدعو إلى تنحية علم المعاني عن كيان البلاغة لتحتفظ البلاغةُ بتجانُسها وصفائها ووظيفتها الجمالية التي تختلف عن وظيفة النحو القائمة على السلامة اللّغويّة"[51]

غير أنّ بوهاس وزملاءه يروْن أنّ البلاغيين - في مبحث الإسناد - على الرغم من اشتراكهم مع النّحاة، توصّلوا إلى بعض النتائج التي لم يقف عندها النّحاة. وقد علّلوا ذلك بالمنهج المعتمد لدى أولئك البلاغيين، وهو منهج يتأسّس على اهتمام قارّ لديهم "بربط الأعمال المتّصلة بنظام الكلمات، باستراتيجيات المتكلّم، وبآثار المعنى المرتبطة بتلك الاستراتيجيات بانتظام"[52].

فالمستعربون يعتبرون البلاغيين على تقارب كبير وتوافق شديد مع النّحاة، غير أنّ ذلك لم يطمس بعض التميُّز لديهم، في حين يرى صلاح عيد أنّ ارتباط البلاغة بالنحو منذ عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) في "دلائل الإعجاز"، مرورا بفخر الدين الرازي (ت 606هـ)، وصولا إلى السكاكي (ت 626هـ) والخطيب القزويني (ت 739هـ) قد شلّ النظر الأصيل في جماليات الأسلوب، وذلك بتسليط منهج النحاة على مباحث البلاغة، ولم تكف محاولة حازم القرطاجنّي في "منهاج البلغاء" في الفصل بين مجالي النحو والبلاغة، ولا جهد ابن خلدون في "المقدّمة" في ربط النحو بمجاله الأصلي وهو الإعراب[53]. فكأنّ التداخل بين مباحث العلمين يُعدّ "خلطا" عند د. صلاح عيد، لا سيما إذا تعلّق الأمر باستبداد النحو بالبلاغة.

غير أنّ بوهاس وجماعته يرون أنّ أسبابا تاريخية تكمن خلف هذه الظاهرة، فقد حاولت البلاغة التخلّص من سيطرة النّحو، بل أكثر من ذلك؛ إذ يقرّر المستعربون "أنّ لعلم المعاني نزعة الحلول محلّ النحو بالقوّة [لا بالفعل] (وبعض الصفحات [في دلائل الإعجاز] للجرجاني تلمّح إلى ذلك تلميحا)"[54] غير أنّ هذه النزعة قد ولدت – في نظر بوهاس وزملائه – متأخّرة جدّا (القرن الخامس للهجرة)، لذلك عجزت عن زحزحة النحو من مكانته التي ابتناها منذ أواخر القرن الثاني للهجرة، فكان للنحو ذلك المحلّ الأسنى في "الصرح الثقافي [العربيّ]"[55]، وارتضى البلاغيون بالتراتب بين الفنون، بحيث لا يُصار إلى مباشرة البلاغة إلّا بعد التفقّه في النحو[56].

لنا على كلام صلاح عيد نقطة نقديّة، وأخرى على كلام بوهاس وزملائه.

إنّ تفريق صلاح عيد بين هدف البلاغة وهدف النحو هو أساس دعوته إلى "تنحية" علم المعاني من البلاغة، وإن كان لم يبيّن هل يقصد بـ"التنحية" إلحاق هذا العلم بالنحو، أم اطّراحه وطمسه، أم إعطاءه منزلة أخرى بين المنزلتين؟

إذا سلّمنا بأنّ اللّغة من حيث هي جهاز (نظام سيميولوجي) عمياء عن الجمال: فهي آلة لإنتاج الكلام وتركيبه. أمّا النحو، فهو الضابط للسلامة والمقبوليّة (يوجد فارق لطيف بين المقبولية acceptabilité والنّحوية

grammaticalité)، وأمّا البلاغة فهي الضابط للجماليّة. فإذا نظرنا إلى مباحث علم المعاني - وهو مجال الطعن عند صلاح عيد - ألفينا أنّ الفصل و الوصل والتقديم والتأخير والإيجاز والإطناب والمساواة، أبوابٌ لا مندوحة عنها، عند النظر في نحو النصّ أو بلاغة الخطاب. فإذا أفرغنا البلاغة من هذه الأبواب كان التحليل الجماليّ ناقصا. ولعلّ القول بالتكامل بين النحو والبلاغة أولى عندنا؛ إذ البلاغة تبدأ عملها عندما يستوفي النحو مهمّته؛ إذ من غير المنطقيّ النظرُ في بلاغة جُملة لاحِنة (غير نحويّة)، طبعا ينبغي الأخذ بالنحو في مفهومه الواسع بما هو سَمْتُ العرب ونَهْجُهم في تصريف الأقوال وإنشائها.

وربّما شُبّه علم المعاني بعلم الدلالة La sémantique، وهو عند الغربيين بمعزل عن البلاغة (أوالخطابة) La rhétorique، وهذه المقارنة تقودنا إلى النقطة النقدية الثانية التي تتّصل بالقول بانحسار البلاغة واتّخاذها مرتبة أدنى من تلك التي للنحو - كما يشير إلى ذلك بوهاس وجماعته - فهذا التمشّي في التحليل يذكّرنا بتاريخ الأسلوبية - عند الغرب - حيث آلت إلى الذّبول عندما اتُّخذت مساعدة للنقد الأدبيّ. وقد أجرى جورج مولينيي حُكما عامّا ينطبق على الأسلوبية الغربية وكذلك على البلاغة العربية، يقول: " عندما يُعدّ علمٌ ما ثانويا بطريقة مُسبقة، فإنّه يضعُف بسرعة "[57].

5 - 1 - : مقارنة منهج البلاغيين بمنهج النّحاة

يشير جورج بوهاس وجون بول غيّوم وجمال الدين الكُلُغْلِي إلى التقاليد العربيّة في علم البلاغة، معرّجين على القزويني صاحب "تلخيص المفتاح" للسّكاكي (الباب الثالث) وهو المصنّف الذي "فتح عهد الشّروح و الحواشي الغزيرة في اختصاص البلاغة "[58]. ويشير المستعربون إلى استقرار البلاغة علما تتفرّعه ثلاثة علوم:

- ✓ علم المعاني [النحويّة]
- ✓ علم البيان [بلاغة الصُّوَر]
- ✓ علم البديع [علم تزيين الخطاب]

ونلاحظ أنّ التسمية الأجنبية التي اقترحوها للعلمين الثاني والثالث تذكّرنا ببعض أقسام الرّيطوريقا في التقاليد الغربيّة؛ إذ يتحدّث تودوروف[59]عن أقسام البلاغة مشيرا إلى أنّ المصنّفات [البلاغية / الخطابية] تقسّم إعداد كلّ خطاب إلى خمس فترات أوخمسة أقسام هي على الترتيب: الابتكار - الترتيب - الإلقاء - التذكّر - النّطق (أو التلفّظ).

فقسم الإلقاء يتمثّل في "البحث عن أحسن شكل ممكن للخطاب، وجوهر هذا البحث هو الجنس الأدبيّ بشكل خاصّ (غنائي، ملحميّ، دراميّ - تراجيدي أوكوميدي، تعليميّ، تاريخي، إلخ...)، ويكمن أساسا في علم تحسّس الصّور"[60]. ويشير تودوروف في موضع لاحق من المرجع نفسه إلى أنّ "البلاغات (أو الخَطابات بفتح الخاء) نزعت في القرن السابع عشر، وبدرجة أشدّ في القرن الثامن عشر، إلى تركيز اهتمامها على الإلقاء؛ أي الأسلوب، محقّقة بذلك عمليّا الربط بين البلاغات والبلاغات الثواني أي الشعريّات[61].

وبتبسيط مخلّ (وكلّ مقارنة هي مغالِطة من بعض النواحي) نقول إنّ علم المعاني يوافق تقريبا، قسمي الابتكار والترتيب[62]، في حين يوافق علمَا البيان والبديع قسم الإلقاء.

وبعيدا عن هذا الهاجس المقارنيّ غير الملائم، نرى من الأصلح تركيز النظر على علاقة علم المعاني بإشكاليات الملفوظ (énoncé) والتلفّظ (énonciation)[63]. ويشير بوهاس وجماعته إلى أنّ "قسما لا يستهان به من اهتمام المختصّين في هذا المجال، قد انصبّ على تحليل المعايير الموضوعيّة و الذاتيّة اللّازمة ليكون الملفوظ مناسبا للمقام. هذا الأخذ في الاعتبار للعلاقات بين الملفوظ والتلفّظ قاد إلى صياغة الأدوار المتوالية للمتكلّم والمخاطب ولحال الخطاب [سياق التلفّظ]، كما أدّى إلى التعرّف على سمات هذه المكوّنات المختلفة لحدث التّواصل، ضمن البنية الشّكليّة للملفوظ"[64]. وهذا التحليل مستقيم في نظرنا غير أنّ ما بُني عليه من نتائج يستحقّ التأمّل. يقول المستعربون: "وهكذا، فإنّ الحُكم نفسه" [المحتوى القضوي نفسه]، لا ينبغي

- حسب المختصّين في علم المعاني - أن يُقدَّم بالطريقة نفسها إلى المخاطب الخالي الذهن أو الطالِب أو المنكر.

وبالمِثل، يمكن حذف عناصر تكوينية أساسيّة من الملفوظ (المسند إليه - المفاعيل - أدوات التعريف) دون خسارة، وربّما حقّق ذلك الحذفُ فضْلَ اقتصاد، أحيانا، إذا كان السياق المقاميّ الموضوعي أو العالم الذهنيَ الذاتيّ للمخاطب يسمح بتعويض العناصر المحذوفة. في حين أنّ عمليّات الحذف التي لا تضمن استرجاع المعلومات المفترضة، تَصِمُ الملفوظ بعدم المناسبة[65]؛ يمكننا أن نقول عن هذه الاستنتاجات الصائبة في مجملها عن ظاهرتي مراعاة حال المخاطب والحذف أنّها - على الرغم صوابها - تبدو انتقائية. **فالظاهرة الأولى** تتعلّق بالمخاطب: فإذا كان خالي الذهن يوجّه له القول خاليا من المؤكّدات كقولك:

(أ) عبدُ الله قادمٌ

أمّا إذا كان متردّدا بين القدوم وعدمه، فيتمّ التوجّه للمخاطب بمؤكّد واحد لنرجّح كفّة القدوم فنقول:

(ب) إنّ عبدَ الله قادِمٌ

وإمّا إذا كان المخاطب مُنكرًا تماما لمسألة القدوم، فعند ذاك تبرز الحاجة إلى مؤكّديْن فأكثر لإزالة الوهم العالق بذهنه فنقول:

(ج) إنّ عبدَ الله لَقَادِمٌ

وقد استعملنا في هذا القول مؤكّدين هما (إنّ) ولام التوكيد (اللام المزحلقة) في صدر الخبر.

وقد نزيد على ذلك إخراج القول من الإخبار إلى الإنشاء باستعمال تأكيد مغلّظ كالقسم:

(د) والله إنّ عبد الله قادِم (أو لَقادِمٌ)

وخروج القول من صيغة الإخبار إلى صيغة الإنشاء، فيه تقوية أشدّ لدرجة

التأكيد. إذن ثمّة سلّمية تحكم إدراك حالة المخاطب الذّهنية، فيرد القول مستجيبا لها على المقتضى المطلوب.

أمّا **الظّاهرة الثانية** المتعلّقة بالحذف، فقد أدرجها الشرّاح تحت باب "القول في أحوال المسند إليه " وقد قدّم الشرّاح الحذف على سائر الأحوال (كالذّكر بأنواعه) استنادًا إلى قاعدة منطقية أوردها التفتازاني(على سبيل المثال) في قوله: " قدّمه [أي قدّم المُصنِّفُ الحذفَ] على سائر الأحوال لكونه عبارة عن عَدَم الإتيان به، وعدمُ الحادثِ سابقٌ على وجوده[66]. فالحذف " من حيث مفهومه اللّغوي يعني الإسقاط[67]، وهذا يُشعِر بأنّه العدمُ عدمُ الإتيان، لذلك فالمقصود بالحذف هو المفهوم الاصطلاحيّ: وهو عدمُ الإتيان بالمسند إليه.

وقد انتبه الشرّاح إلى أنّ ظاهرة الحذف بوصفها حالا من أحوال المسند إليه إنّما تتعلّق أساسا بالمبتدأ لا بالفاعل (لأنّ الفاعل "مُسْتَكِنٌ في الفعل " كما يقول النّحاة)[68].

5 – 2 – المنوال النحوي و المنوال البلاغيّ

يشير بوهاس وجماعته إلى التناقض القائم بين المنوالين النحويّ والبلاغيّ في تحليل الملفوظات. يقولون: "[. . .] إنّ المختصّين في علم المعاني، قد طوّروا منوالا للتحليل الشكلي للملفوظات، تُناقِضُ بساطتُه ورشاقتُه تعقيد التحليل التقليدي للنّحاة واعتباطيّته أحيانا[69]. لا شكّ أنّ هذا الوصف لتحليل النحاة يتناقض وموقفَ الأستاذ محمد صلاح الدين الشريف، فما سمّاه بوهاس وجماعته "اعتباطيّة التحليل أحيانا" قد يُقصد منه ما يسمّى "تمحُّل النّحاة". وقد بيّن الأستاذ الشريف أنّ اعتماد النّحاة أشكالا نحويّة نادرة ومعقّدة أحيانا إنّما هو "اختيار ذو قيمة منهجيّة، إذا كان القصدُ منه مثلا اختبار قدرة النظريّة على التكهّن بالظواهر قبل ملاحظتها ووضعها"، ويستنتج الأستاذ الشريف قائلا: "فليست الجملة [. . .] تأديةً عفويّةً لمعنى [. . .]، بل تأديةٌ مبحوث عنها ومقنّنة بتمشٍّ منهجيّ واضح، مُسيَّر بنظريّة نحويّة ذات أبعاد تطبيقيّة في معالجة النّصوص الأدبيّة بحثا عن معناها، و النّصوص الشّرعيّة احترازا من الخطإ في فهم أحكامها"[70].

وكيلا يكون النقد الموجّه إلى موقف بوهاس وجماعته اتّهاما للنّوايا أو رجمًا بالغيب، نعرض تصوّرهم لتميّز التحليل البيانيّ للمشتغلين بعلم المعاني عن التحليل النحوي، يقولون: "هذا المنوال الذي نكتشف عناصره الأساسية عند الجرجاني، يقوم على بعض المفاصل الوظيفية الأساسية التي يمكن تلخيصها كما يلي:

(1) كلّ ملفوظ بسيط يتكوّن من علاقة إسنادية بين مسند إليه ومُسند.

(2) في كلّ ملفوظ، ما خرج عن المسند إليه والمسند، فهو **قيد** يتسلّط على المسند عليه أو على المسند أو على العلاقة الإسنادية. ويحمل هذا القيد حصْرًا للّفظ الذي يتعلّق به.

(3) عمليّة **التقييد** يمكن تكرارها، أي إنّ قيدًا يُمكن أن يُسلّط على قيد آخر.

(4) كلّ ملفوظ معقّد يُحلّل إلى إسناد بسيط واحد تتعلّق به عمليّة تقييد واحدة أو أكثر، وتكون للعملية تلك بنية إسناديّة هي الأخرى. وكذلك عمليّات التخصيص للمركّب الاسميّ (التعريف، النعوت، الإضافة، البدل، إلخ...)، هي قيود تتسلّط على المسند إليه أو على اسم آخر. وبالمثل فإنّ المفاعيل بأنواعها، هي عمليّة قيد على المسند. أخيرًا فإنّ ملفوظا معقّدًا كالشرط مثلا، يُحلَّل إلى جواب الشرط [إسناد بسيط] يتعلّق به الشرط [قيدٌ إسناديّ].

هذا المنوال لتحليل الملفوظات القائم على الثنائية: الإسناد و القيود، ليس التمييز الرّواقيّ بين المحتوى القضوي والأحوال [الأنماط / الكيفيّات] – كما لا يخفى – وهو التمييز الذي استعادته اليومَ بعضُ المدارس اللّسانية. ومع ذلك، فلا شيء يسمح، في الحالة الرّاهنة للمعارف، باعتبار هذا التوازي، ضربًا من الاقتراض [الاقتباس].

ومهما يكن من أمر، فإنّ هذه المقاربة الوظيفية لبنية الملفوظات تسمح في الواقع بتحاليل أبسط وأكثر إقناعا شكلا ومضمونا من ثقل الآلة المنطقيّة النحويّة التي آل إلى استعمالها النّحاة العرب المتأخرون[71].

قد يكون الموقف الذي ننقله عن بوهاس (وغيره) مغريا بعض الإغراء بما أنّه يُنصف البيانيين المشتغلين بعلم المعاني، ويبرز مواطن الإضافة الحقّة في

المنوال الذي اتّخذوه لهم. غير أنّ هذا الموقف سرعان ما يفقد بريقه إن نحن واجهناه بنقد يتساءل سؤالا إنكاريّا عن قيام موقف بوهاس على التفريق التقابليّ بين المنوالين النحوي والبلاغي، والحال أنّ البلاغيين أنفسهم يتحدّثون عن التداخل بين العِلْمين، بل أكثر من ذلك: أليس الجرجاني نحويّا قبل أن يكون بيانيّا؟ ثمّ إنّ ما وُصف به منهج النّحاة من سيطرة الآلة المنطقية النحوية الثقيلة عليه، ينسحب - كما هو شائع - على منهج السّكاكي في تقنينه البلاغي وقد سار على هدْيه البلاغيون المتأخّرون.

ولعلّ هشاشة هذا الطرح قد جعلت أصحابه يقلّلون من شأن ما ادّعوه، بل لقد نقدوا رأيهم السالف وجعلوا حكمهم السابق نسبيا؛ إذ يستدرك بوهاس وزملاؤه قائلين: "ومع ذلك ينبغي أن نُشير إلى أنّ هذين المنوالين [النحو والبلاغة] لم يدخلا في صراع في الثقافة العربية: على الرغم من أنّ لعِلم المعاني نزعة الحلول محلّ النحو، بالقوّة [لا بالفعل]، (وبعض الصفحات [في دلائل الإعجاز] للجرجاني تُلمّح إلى ذلك تلميحًا)، ولمّا كان بروز هذه النزعة المستعدية للنحو بروزا متأخّرا جدّا، فإنّ ذلك قد حال دون أن يقع تهديد مكانة هذا الفنّ [النحو] في الصرح الثقافي [العربيّ]"[72].

6 - الثالوث: النحو والبلاغة والتداولية

إنّ قول فان دايك: "وكان ينبغي أن نخصّص أيضا كيف أنّ التراكيب الشكلية الصرفية ترتبط بالبنيات الدلالية السيمانطقية [كذا في الأصل]"[73] إنّما يذكّرنا بقول أورده جار الله الزّمخشري صاحب الكشّاف "إنّ الزيادة في البناء لزيادة المعنى"[74]. والفرق بين القولين إنّ الإشارة التي أوردها فان دايك تحيل إلى العلاقة الجدلية عموما بين المستوى الشكلي والمستوى الدلالي، في حين تحيل ملاحظة الزمخشري إلى ظاهرة تختصّ بها العربية (وربّما اللّغات الاشتقاقية الأخرى كذلك)، وتتعلّق بأنّ للجذر معنى أصليّا يظلّ محفوظا في كلّ الصيغ التي يوضع فيها، وتنضاف إلى المعنى الأصلي معاني الصيغ المفيدة المشتقة منه. فملاحظة الزمخشري مبنية على استقراء للّغة العربية. أمّا إشارة فان دايك فعامّة تتّصل بإثبات قرابة / علاقة بين البنية الصرفية الشكلية والبنية الدلالية المعنوية.

يشير فان دايك إلى أنّ المستويين الشكلي (الصوري) و الدلالي لا يكفيان لتحديد بنية العبارة، بل من الضروري إتمام ذلك بمستوى ثالث هو مستوى فعل الكلام. ومن ثمّة تتميّز ثلاثة مستويات:

(1) المستوى الصرفي التركيبي [يعتني بصورة العبارة]

(2) المستوى الدلالي [يهتمّ بمعنى العبارة]

(3) المستوى التداولي [يتعلّق بوظيفة العبارة]

غير أنّ فان دايك يمتنع عن إعطاء حلّ لإشكالية العلاقة بين النحو والتداولية؛ سواء أقامت تلك الصلة على الاستقلالية المحفوظة لكلّ مستوى أم نشأت عن اندراج أحدهما في الآخر. وغير بعيد يلوح موقف هرمان بارّيه وإن كان تناوله للمسألة يفحص أكثر من فان دايك الصلة بين المستويين، ولكنّه يقول بوجود حدود غامضة / غير مستقرّة بينهما[75].

ويشير فان دايك في أحد هوامش الفصل الأوّل إلى مسألة تبدو لنا مهمّة، تتعلّق بالصلة القائمة بين النحو والبلاغة، ذلك أنّه يقول: "إنّ صياغة القواعد التداولية من علم النحو تعني أنّ مثل هذا النحو ينبغي أن يفسّر ليس فقط القدرة على تركيب العبارات "الصحيحة"، بل القدرة على استخدام مثل هذه العبارات في بعض المواقف التواصليّة استخداما مطابقا وتُسمّى القدرة الأخيرة "الكفاءة التواصليّة"[76]. يبدو أنّ فان دايك في هذه الإشارة لم يخرج عن إعطاء دور بلاغي للنحو؛ فانتفاء العبارات المناسبة للمقام يدخل في إطار اهتمام البلاغي لا النّحوي فيما نقدّر؛ إذ مراعاة مقتضى الحال ومناسبة المقال للمقام ممّا يدخل في أدبيات علم المعاني.

ونرى أنّ بارّيه يسمّي هذا الاتّجاه إكساب النحو صبغة بلاغية (Rhétorisation de la grammaire). على أنّه تجدر الإشارة إلى أنّ الأمر لا يتعلّق بتوسّع جائر لأحد المستويين على حساب الآخر، ولكن نفهم المسألة على النحو الذي ذهب إليه فرنسوا راستييه (Fransois Rastier)؛ إذ عدّ التداولية بديلا للبلاغة الكلاسيكية[77] حيث تشتغل بأدواتها وعلى ميدانها؛ ومن ذلك كسْر الحواجز بين

النحو والبلاغة يعني من جهة أخرى إكساب النحو مسحة تداولية (Pragmatisation) على رأي التداولية المدمجة. . ويبدو أنّ فان دايك يتراوح في موقفه من النحو بين النحو "الضيّق" المنحصر فقط في علم التراكيب، وبين النحو بمعناه الواسع الذي يندرج فيه المكوّن التداولي والمرجع الدلالي وشروط التأويل الناتجة عن معرفة العالم الدلالية وكذلك علم السيمانطيقا الكليّ[78]، ثمّ يقرّر أن يختار النّحو بمعناه الواسع، معلّلا اختياره هذا بأنّه يمكّنه من" تعليل عدد كبير من ضروب التعميم (في كلّ من الجمل و الخطاب) في حدود الإطار النّحوي نفسه[79].

7 - النظريّات الدلالية ذات الشكل مقلاع [80]"Y" عند برّوندونّير

يقول ألان برّوندونّير[81]: "لقد تبيّنا ذات يوم أنّه يجب إنشاء "تداوليّة مدمجة" ولكنّنا أهملنا التساؤل: "مدمجة في أيّ شيء؟" وتلا ذلك أن اهتمّت غالبيّة الأعمال التي تعنى بإشكاليّة التلفّظ بشكل مائل أو منحرف، بأن تقرّب من لسانيّات اللّغة؛ كما اعتُبرت في الماضي - فضلة أو ملحقا تلفّظيا. تكاد علوم الدلالة الحديثة في عمومها تشتغل هكذا على رسم مشترك لنظريّة ذات الشّكل "Y"، يفصّل مكوّنين أحدهما لسانيّ خالص مهمّته تمثيل المدلول الصريح لملفوظات اللّغة، و الآخر يمكن أن نصفه بأنّه غير لساني ويهتمّ بوصف الدلالات اللسانية الضمنية التي تظهر خارج الملفوظ في حدث التواصل:

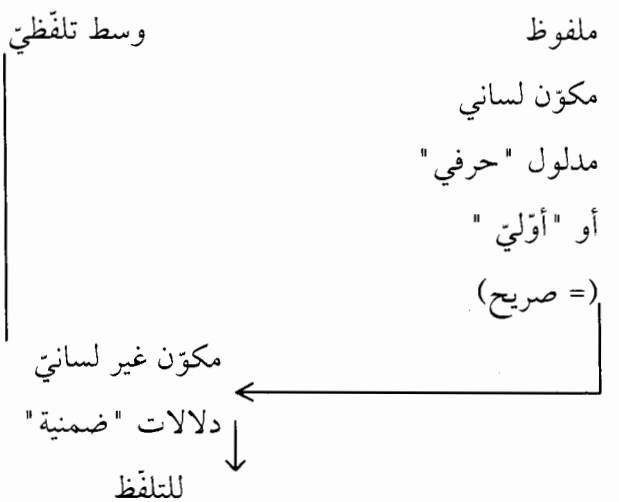

إنّ هذا الرسم الذي طالب به ديكرو (1972)، بشكل واضح[82]، لم يكن دائما محلّ اعتراف صريح، وهو يمثّل مع ذلك إطارا لأغلب الأعمال الجديدة في علم الدلالة، وهو رسم مضمّن في عدد كبير من المفاهيم ذات الاستعمال الجاري. هكذا نجده في دراسة نظرية الأفعال اللغوية (كما هي في مفاهيم من قبيل "الاشتقاق المضمّن في القول" و"العمل الإشاري" و "قانون الخطاب")، ونجد ذلك الرسم كذلك في دراسة الحجاج (مع التقابل بين المتغيّر الحجاجي وقيمته في السياق، تحديدا)، كما نجده في البلاغة (نحو "الوجوه البلاغيّة" tropes بجميع أنواعها و"المفهومات" (sous-entendus)، إلخ.)، بل نجدها أيضا في بعض محاولات أنحاء (جمع نحو) النصّ (من ذلك، محاولة كارول Charolles 1977) على سبيل المثال، وقد قابل بين انسجام النصّ الداخليّ والانسجام الذي يكتسبه في التفاعل مع السياق interaction).

إذا كان التنظيم ذو الشكل "Y" يعدّ، من هذه الوجهة، ترسيمة موجّهةً، فإنّه يمثّل قطعا فائدة معتبرة هي فائدة الإمساك بوسيلة تمثيل اللسان نظاما مستقلّا ذا قواعد ملازمة لاشتغاله (هذه القواعد تجمع دوالّ الملفوظ ومدلولاتها "الحرفيّة" الموافقة لها)، وذلك بفضل وجود مكوّن لسانيّ مغاير. فأن نصّور اللسان مجموعة ملفوظات مزوّدة بمبادئ بنيويّة ملازمة، يسمح لنا ذلك أساسا بالمحافظة على صلاحيّة أوصافه الداخليّة. كما نضمن بذلك إمكانية إقامة ترابُط بين علم الدلالة وهذا الإعراب للجملة، أو ذاك وهذا المنوال التجزيئي componentiel للمعجم أو ذاك، إلخ. بل أكثر من ذلك، فالتنظيم ذو الشكل (المقلاع) "Y" يقيم تمييزا واضحا بين اللسان بما هو نظام من العلامات (فالمكوّن اللساني هو الذي يصطنع النظام) من جهة، وبين اللسان بما هو أداة للتواصل (فالمكوّن غير اللساني يجعل اللسان في مواجهة مع شروط استعماله ويصف القواعد التي تشكّل "طريقة استعمال" كلّ ملفوظ)، من جهة أخرى. وهذا التقابل الأساسي بين وجهتي النظر يشمل التقابل الذي تقيمه وجهتا النظر كلتاهما بين الدلالات الصريحة والضمنية: فالصريح هو ميدان مدلولات اللسان المسجّلة في الملفوظ، وهي مدلولات ترتبط ببعض الدوالّ بواسطة القواعد

البنيويّة للسنّة اللّفظية. أمّا الضمني، فعلى العكس من ذلك، هو كلّ الدلالات العرَضية التي تظهر في كلّ حدث تلفّظ، بواسطة مُلاقاة وُرود الملفوظ بشروط تلفّظه السياقية، بين الناس، إلخ.، وهي ملاقاة تحكمها قواعد تقوم مقام طريقة استعمال الملفوظات.

ويبدو حاليا أنّ هذا التمييز بين نظاميْن للمعنى: الدلالات الصريحة والدلالات الضمنية، هو افتراض نظريّ قد اعتمده كثير من اللسانيين، من قبيل ديكرو وبروندونير وأنسكمبر. ويبدو أيضا أنّه لا يسعنا أن نفعل شيئا آخر غير أن نؤسّس على ذلك الافتراض تصرُّفا حسنا في نظريّة مقبلة، ويظهر أنّ الشكل (المقلاع) "Y" كافٍ من وجهة النظر هذه.

ولكنّ التنظيم ذا الشّكل (المقلاع) " Y " يمثّل، مع ذلك، نقطة ضعف لا يستهان بها: فهو تنظيم، إذ يفترض تقسيما أساسيّا للظواهر الدلالية إلى نظاميْن، فإنّه لا يأذن لنا بأن نصف الظاهرة نفسها (عمل لغوي، معلومة ما، أثر بلاغي، إلخ.) باعتبارها نتاجا لأحد المكوّنيْن تارة و نتاجا للمكوّن الآخر تارة أخرى، وذلك تحت طائلة "نقص التعميم".

تعليق على النظريّة الدلالية ذات الشكل(المقلاع) "Y" عند ديكرو

يبدو هذا التقديم النقدي الذي خصّ به ألان برّوندونّير النظرية الدلالية ذات الشكل(المقلاع) "Y" مفيدا من ناحية كونه لا يكتفي بعرض النظرية، بل يقوم ببيان حدودها، مشيرا إلى انتهاض اللسانيين الذين تبنّوها إلى تجاوزها أو على الأقل إلى تعديلها. وهذا أوزفالد ديكرو، وقد نادى بها بشكل واضح منذ سنة 1972، يعيد صياغتها سنة 1984[83].

يقول ديكرو: "عندما يقول لسانيّ إنّ ملفوظا ما من اللسان الذي يدرسه يحتوي دلالة ما (موصوفة بواسطة ملفوظ مرادفٍ من ذلك اللسان أو من غيره)، فإنّه يبدو أنّ ذلك اللسانيّ يسجّل معطى ويتبيّن ظاهرة، في الغالب. والواقع أنّ المعطيات الوحيدة التي توفّرها له التجربة لا تتعلّق بالملفوظ في ذاته، بل تتصل بحالات وروده الكثيرة الممكنة في مختلف السياقات التي يستعمل فيها: فمن

جهة كوني أفهم لسانا ما، أستطيع أن أُسند دلالة لتلك الملفوظات المنطوقة، في سياق معيّن، وأن أعبّر عن تلك الملفوظات بمرادفات لها بعد ذلك، لكنّ تقرير دلالة الملفوظ خارج حالات وروده الممكنة هو أمرٌ يتجاوز ميدان التجربة والملاحظة ويقيم افتراضا، ربّما من الممكن تسويغه، ولكنّه يحتاج على كلّ حال إلى أن يكون مسوّغًا[84]. وإنّنا لا نغالط إلّا أنفسنا، إذ نظنّ أنّه بإمكاننا تجنّب هذه الصعوبة بفضل ضرب من التجارب الخيالية القائمة على محاولة تمثّل الأثر الممكن للملفوظ إذا نُطِق به خارج السياق؛ ذلك أنّ ما نسميه ورودا خارج السياق، إن هو إلّا وُرود في السياق مبتسط بشكل اصطناعيّ، وليس من الضروري، قطعا، أن تسمح الدلالة الملاحَظة في هذه الظروف، بفهم الدلالات المسجّلة في السياقات الطبيعية.

ولكن إذا كان قرارُ نسبة وصفٍ دلاليّ إلى كلّ ملفوظ معزول، يقوم على افتراض غير مصرّح به بداهة، فإنّ ذلك لا يعني أنّ ذلك الافتراض يجب ألّا يقام أصلا. فإذا كان يجب تسويغ ذلك الافتراض، فإنّ ذلك لا يعني أنّه لا يمكن تسويغه. إنّنا نعتقد أنّ الأمر على العكس من ذلك فالافتراضات التي من هذا الصنف هي الشّرط الضروري لوجود وصف دلالي لسانيّ بأتمّ معنى الكلمة للألسنة الطبيعية. وقبل أن ننظر في ما يمكن أن يكونه **الوصفُ الدلاليّ اللسانيّ**، فلنوضّح ما يجب أن ننتظره من **الوصف الدلالي** للسان ل. إنّنا نقصد بذلك طائفة من المعارف تسمح لنا بتوقّع معنى الملفوظ أ من ل. وقد نُطق به في الظرف س، وهو المعنى الذي اكتسبه وُرود أ في هذا السياق.

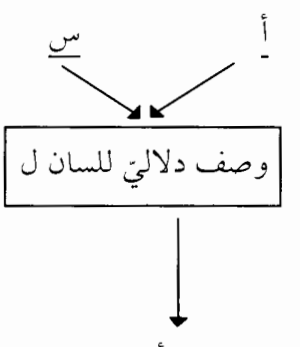

الرسم 1

وإن كان تحقيق هذا البرنامج، في بعض الألسنة، أيّا كانت تلك الألسنة، يدخل في باب الخيال العلميّ حاليّا، فإنّ ذلك لا يمنع من اعتبار تحقيقه هدفا مشروعا، بل ضروريّا، ينبغي أن تلتقي فيه البحوث التفصيلية التي يمكن إجراؤها حاليّا.

فأن نقول الآن إنّه ثمّة **وصفٌ دلاليّ لساني** ممكن للسان **ل**، هو أن نقيم افتراضا دقيقا عن التنظيم الذي نُعطيه **للوصف الدلاليّ** لـ **ل**. فإذا أخذنا بالرسم السابق، فمن المسلّم به أنّ الوصف الدلالي سيُنشئ مجموعة هي أبعد ما تكون عن التجانس (hétérogène) بل ستكون شاذّة (hétéroclite). فعلينا أن نضيف في الواقع، فضلا عن المعارف المسمّاة لسانيّة في العادة، عددا من القوانين النفسيّة والمنطقية أو الاجتماعية، وقائمة بالوجوه الأسلوبية التي تستعملها المجموعة البشرية التي تتكلّم اللسان **ل**، مع شروط تطبيقها، ونضيف أخيرا إليها إرشادات عن مختلف استعمالات اللغة عند المجموعة البشرية نفسها. بشكل آخر، كيف ننتبه إلى أنّ الملفوظ: **ما أجمل الطقس!** يمكن، في بعض الظروف، أو باستعمال تنغيم معيّن، أن تكون له تقريبا القيمة ذاتها التي للملفوظ: **ياله من طقس رديء!**، وفي ظروف أخرى يُفهم الملفوظ على أنّه: **لا يوجد بيننا أسرار**[85]، إلخ.

وحيال ظواهر من هذا النوع، فقَدَ لسانيون من أمثال ف. برونو (F. Brunot) الأمل حتى في وصف دلاليّ للألسنة الطبيعية، وقد أدركوا أنّ أيّ جملة بمقدورها أن تحمل أيّ دلالة. فإذا أصررنا على القيام بوصف دلالي للسان، فإنّه يتحتم علينا أن نتوقّع لكلّ ملفوظ ما لا نهاية له من الدلالات المستمدّة من سياقات ممكنة لا نهاية لها، وأن نجعلها تتراكم جميعا في المستطيل الذي مثّلنا به الوصف الدلاليّ للإرشادات المستعارة تقريبا من المعلوم كلّها. وإذا أردنا – مع ذلك – تجنّب هذا التشاؤم وحاولنا إكساب الوصف الدلالي شيئا من النظام، فإنّنا نقدّم مقترحا يبدو لنا مفيدا بشكل ضمنيّ أو صريح.

يتعلّق الأمر بالتفكير في وجوب تقسيم المستطيل المرسوم أعلاه إلى خانتين أساسيتين. يَنسِبُ المكوّن الأوّل (وهو المكوّن اللسانيّ) إلى كلّ ملفوظ

دلالة ما مستقلّة عن كلّ سياق، مثل نسبة الدلالةَ **أ** للملفوظ **أ**، وهذا المكوّن الأوّل هو مجموعة أولى من المعارف (نسمّيه **وصفا دلاليا لسانيا لـ ل، أو باختصار نسمّيه المكوّن اللّساني**). وتكون مهمّة المكوّن الثاني (**المكوّن البلاغي**)، توقّع الدلالة الحاصلة لـ **أ** في الوضعيّة **س**،مع الأخذ في الاعتبار الدلالة أَ المتّصلة بـ **أ** و الظروفَ **س** التي نُطق فيها **أ**:

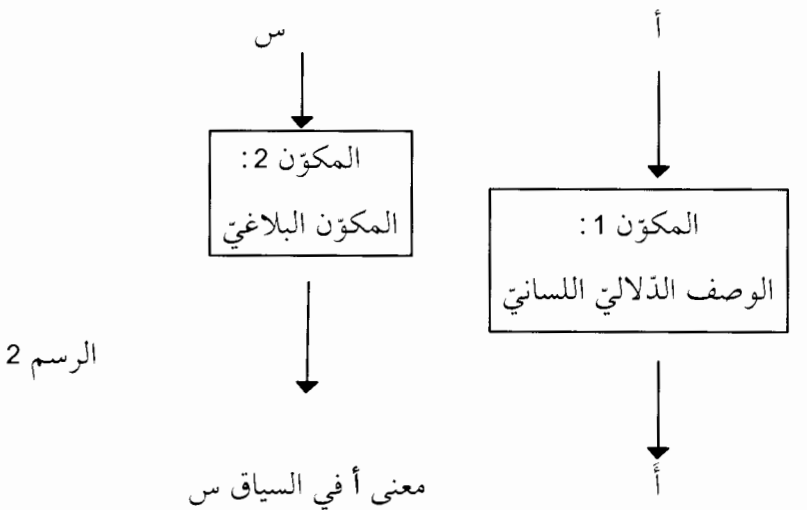

الرسم 2

إنّ الفرضية المجسّدة في هذا الرسم، هي أنّ شروط التلفّظ تتدخّل لشرح المعنى الواقعيّ للورود المخصوص للملفوظ، فقط بعد أن يتمّ إسناد دلالة للملفوظ نفسه، بمعزل عن كلّ سياق.

ولتعليل هذه الفرضية بشكل نهائيّ، يجب في البداية إنشاء المكوّنين (بالنسبة إلى لسان واحد على الأقلّ) فعلينا، وهو ما لم نُعنَ به هنا. ولكن من الممكن، منذ الآن أن نمنح ذلك الافتراضَ قدرا من المصداقية، وذلك إذا تمكنّا من بيان أنّ وصفا دلاليّا ينتظم وفق الرسم الثاني، يوشك أن يكون أفضل ممّا لو تمسّكنا بالرسم الأول. ونعني بذلك أنّ تلك الفرضية تقترب أكثر من النتيجة النهائيّة التي نطلبها (وهي تفسير ظواهر المعنى الملاحظة في الواقع)، بل إنّها تقترب منها بشكل أكثر طبيعية، في الوقت نفسه. وكي نجعل هذه النقطة الثانية محسوسة، علينا أن نبيّن أنّه يمكننا إعطاءُ المكوّن اللسانيّ هيئة نظامية نسبيّا؛

وذلك بأن نُدمج فيه عددا قليلا من القواعد العامّة التي من شأنها أن تجمع وتؤلّف بين آثارها حسب روابط يمكن توقّعها؛ وأن تكون القوانين المستعملة في المكوّن البلاغي - من جهة أخرى - قابلة للتسويغ بمعزل عن استخدامها في الوصف الدلاليّ، ويمكن تأصيلها استنادا مثلا إلى علم النفس العامّ والمنطق والنقد الأدبيّ، إلخ. فقط، عن طريق براهين على هذه الشاكلة، يمكننا أن نجعل فرضية وصف دلاليّ لسانيّ للألسنة الطبيعية، فرضية مقبولة، حتّى وإن كانت في حدّ ذاتها فرضية اعتباطيّة تماما.

أحوال المسند إليه عند الشرّاح على ضوء النظريّة الدلالية ذات الشّكل (المقلاع) "٢"

يبدو أنّ الشرّاح مستجيبون في الجملة للنظريّة الدلاليّة ذات الشكل(المقلاع) "٢"، قبل أن يضع بروندونير وغيره من اللسانيين بهذه النظرية. إذ نعثر في تحليلهم أحوال المسند إليه على شِقّ لغويّ / لسانيّ في تحليل الملفوظات، من جهة، وعلى شِقّ غير لغوي (هو بلاغي أو تداوليّ) من جهة أخرى. غير أنّ ما نلاحظه في عمل الشرّاح، هو أنّ التمشي التحليلي المعتمد لا يضبط الفاصل بين هذا الشقّ وذاك.

بل لعلّ السمة الأبرز في نظر الشرّاح إلى أحوال المسند إليه أنّهم يعتبرون المكوّن اللّساني (مثل اسم الإشارة، الاسم الموصول، أداة التعريف أل، . . .) من تحصيل الحاصل، فترى أكبر همّهم ينصبّ على المكوّن غير اللساني: وهو الذي يُنتج معنى الملفوظ وقد التحم بسياق تلفُّظه. فالاستجابة للنظرية الدلالية ذات الشكل "٢"، كما بدت لنا عند الشرّاح، ضمنيّة ولا تقوم على تأسيس علميّ صريح أو اختيار منهجيّ، ولعلّها أشبه ما تكون ببناء حدْسيّ، أتت النظرية الدلالية المعاصرة لتصدّقه، وتنظّمه وفق معارف العصر.

ولعلّ النظرية الدلالية ذات الشكل (المقلاع) "٢" يمكن أن توصَف بكونها نظريّة توليفية في دراسة المعنى فهي تضيف المعنى السياقي إلى المعنى الحرفي. ولنأخذ مثالا من أحوال المسند إليه لندرس انطباق النظرية عليه.

* المثال: "ذلك الكتاب" (سورة البقرة، الآية 2) (شروح التلخيص، ج1، ص 317).

* المدلول الحرفي "البدائي" الصريح: إشارة إلى كتاب بعيد ← المكوّن اللساني.

* الدلالة الضمنية للتلفّظ: "جعل البُعد ذريعة إلى التعظيم" ← المكوّن غير لساني

⟸ الكتاب عظيم

ففي هذا المثال نلاحظ استغلال موضع (topos)[86] يتمثّل في كون ما هو بعيد هو عظيم، نحو الأفلاك (القمر، الشّمس،,,.) وبذلك نرى أنّ الحصيلة الدلالية للملفوظ هي جماع الدلالة اللسانية للملفوظ ذاته وبعض المعارف المشتركة (بين المخاطبين)

ويمكننا أن نحكم على فرضية[87] النظرية الدلالية ذات الشكل (المقلاع) "٧" بأنّها فرضية صالحة قد طبّقها الشرّاح - بشكل لا واعٍ - عند تحليلهم غايات إيراد المسند إليه على أحواله المعروفة (حال الذّكر، حال الحذف، حال التعريف، حال التنكير، حال التأخير، . . .).

ونحن، إذ نقول بمطابقة ذلك الافتراض لمنهج الشرّاح التقليدي، لا نقوم سوى باستغلال "مفعوله الرجعي"، إذا استعرنا عبارة رجال القانون. فهو ليس صالحاً وفق المناهج التداولية فقط، بل هو يستجيب كذلك لشروط التحليل البلاغي الكلاسيكي على نحو ما رأيناه عند الشرّاح.

يبقى أنّ إمكانية تعديد الأمثلة الموافقة لذلك الافتراض التي وجدناها عند الشرّاح، هي إمكانية واردة بالفعل. ويرى محمّد الشاوش أنّه يمكن جمع مختلف أحوال المسند إليه في ترسيمة جامعة تُدخل في اعتبارها عناصر إنتاج الدلالة - التي توافق فيما نزعم - النظرية الدلالية ذات الشكل(المقلاع) "٧ " يقول الباحث المذكور، في تعليقه على مبحث التقديم والتأخير:

"ليس بالعسير أن نُرجع هذا النموذج الخاصّ الذي يُقيم حيّز المعنى في

الجملة على قضيّة التقديم والتأخير القائمة بدورها على المعنى المستلزَم والمعنى المقتضَى إلى النموذج العامّ القائم على الحاصل من المعنى والمنشود منه، لا فرق بين أن يكون ذلك الحاصل من المقام وشهادة الحال أو سابق المقال أو من مقتضيات المنطق وطبيعة الأشياء، فيبني على ذلك المستلزم المعنى المقتضَى المنشود، على غرار ما تقوم عليه سائر الظواهر الذي هي من قبيل الحذف والإضمار والتعريف والإشارة، وهو ما يمكن أن نُمثّله على النحو التالي:

(أ) + (ب) = (ج)

المعنى الاستلزامي الخاص [صيغة لغوية] المعنى المقتضَى المنشود

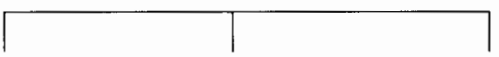

مقام مقال منطق الأشياء.

ويقرأ السطر الأوّل من الشكل السابق على أساس اعتبار (ج) حصيلةً ناتجةً عن ضمّ (أ) إلى (ب) أي (أ) + (ب) = (ج)[88]

الهوامش والمراجع

(1) - Anna Jaubert. **la lecture pragmatique**, p. 5.

(2) أوريكيوني، كاترين كاربرات: **التلفظ بالذاتية في اللغة**، باريس: 1980، ص203.

(3) التلفظ بالذاتية، ص 217.

(4) التلفظ بالذاتية في اللغة، ص217-218.

(5) أورده حجازي، محمود فهمي، في مقال البيروني "البحث عن الفضيلة في العلم المطلق" **مجلة العربي**، الكويت، العدد 516، نوفمبر، 2001.

(6) ورد في **تاريخ البلاغة في أوروبا الحديثة** من سنة 1950، إشراف فامارولي، مارك، P.U.F، 1999، ص 1280.

(7) لمّح الأستاذ صمّود، حمّادي، إلى عناصر مفيدة في تشكيل إجابة عن هذه الأسئلة تستند إلى قراءة فاحصة للسّياق الثقافي والحضاري العربي الإسلامي منذ نشأة البلاغة في القرنين الثاني والثالث للهجرة.. انظر "**أهمّ نظريات الحجاج في التّقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم**" فريق البحث في البلاغة و الحجاج، تونس، كليّة الآداب منّوبة، 1998، مقدّمة حمّادي صمّود "في الخلفيّة النّظريّة للمصطلح"، ص11 - 48.

(8) أحصى منها خليفة، حاجي، بضعة وستّين شرحا في "كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون" ج 1 المقدّمة.

(9) توجد نسخة من كتاب "**الإيضاح في علوم البلاغة**" القزويني، الخطيب، شرح وتعليق محمّد عبد المنعم خفاجي: مصر. المطبعة الفاروقية الحديثة، 1369هـ / 1950 م، تقع في 6 أجزاء.

(10) شروح التلخيص: مصر. طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د. ت.).

(11) - Armengaud, Françoise:**la pragmatique**, coll. que sais-je, P.U.éd.delta, troisième éd., 1993 (première édition.1985).

(12) تبقى هذه الفكرة في حاجة إلى الاستدلال.

(13) - Moeschler, Jacques & Reboul, Anne: **Dictionnaire encyclopédique de pragmatique**, Paris, Editions du Seuil, 1994, p.146.

(14) - Moeschler & Reboul. 1994.

(15) - Moeschler & Reboul. 1994, p. 153.

(16) - Armenguad. 1993, p.75

(17) - L'Enonciation de la subjectivité dans le langage, p.196

(18) - Prolégomènes à la théorie de l'énonciation: de Husserl à la pragmatique, p.213

(19) - Proleqom ènes à la thèorie de l'enociation.

(20) - Proleqom ènes à la thèorie de l'enociation, p. 215.

(21) - Proleqom ènes à la thèorie de l'enociation, p.215 - 216.

(22) - Proleqom ènes à la thèorie de l'enociation, p.215 - 216.

(23) - Proleqom ènes à la thèorie de l'enociation.

(24) لعلّ أبرز من أشار إلى ذلك جينيت، جيرار، في مقاله:
(la rhétorique restreinte) ضمن G.Genette: (Figures III)
وكذلك ريبول، أوليفيي، في كتابه: O. Reboul: **La rhétorique**, coll. que sais-je, PUF, Paris, 1984.

وانظر كذلك: صمّود، حمادي (وغيره): "أهمّ نظريات الحجاج في التقاليد الغربية"، **كلية الآداب منّوبة**، 1998، المقدّمة، ص. 11 – 48.

(25) الطوبيقا :(topique): "عنوان أحد الكتب التي تؤلف أورغانون أرسطو؛ وفيه يتناول بنحو خاص هذه الأنواع من المسائل والحجج المحتملة أو الجدليات". انظر **موسوعة لالاند الفلسفية**، ط 2، تعريب خليل أحمد خليل، : بيروت – باريس: منشورات عويدات، 2001، مج 3، ص 1462.

(26) وتجلى ذلك في إعلان فكتور هوجو حربا على البلاغة وسلاما مع النحو، في قولته الشهيرة.

(27) - Peirce, Charles: The new rhetoric, art. In **The new encyclopaedia Britannica**, vol. 15, p-p 803 - 805.

(28) التداولية المُدمجة (pragmatique intégrée): هو مصطلح استعمله هرمان باريه (Herman Parret) في كتابه "**مقدمة لنظرية التلفظ** (Prolégomènes à la théorie de lénonciation)"، ويقول في بداية الفصل السابع من هذا الكتاب: "أستعمل صفة "المدمجة" لتداولية موحّدة وقصوى في الوقت نفسه. وسأفسر بعض الشيء هاتين الخصيصتين للتداولية المدمجة: إنّ التصوّر الأدنى للتداولية يضادّ التداولية القصوى وهو تصور يتقيد فيه مُنظِّر اللغة باعتبار هذا الاختصاص مكوّنا من مكونات مشروع نظريّ أوسع. إنها وجهة النظر الكلاسيكية منذ موريس الذي يحدّد، داخل السيمياء، مجالا فرعيا تداوليا له خصائص أنطولوجية متميزة مقارنة بالمجالات الفرعية الأخرى للإعراب وللدلالة، وإنّه من البديهيّ أن يقوم هذا التصور الأدنى للتداولية عند موريس على فلسفة خفية وضعية وسلوكية، ومن زاوية نظري الإبستيمولوجية أرى أنها تقوم على فلسفة تنتصر للموضوعية".

(29) - Moeschler & Reboul. 1994, p. 87.

(30) - Prolégomènes à la théorie de l'énonciation, p. 208.

(31) - Prolégomènes à la théorie de l'énonciation, p. 208.

(32) يقول ديكرو متحدثا عن بعض أبحاثه في التداولية: "إن الأبحاث المتعلقة بهذا الأمر، وقد قمتُ بها صحبة جون كلود أنسكمبر (Jean Claude Anscombre) وسمّيناها "الحِجَاج في اللسان"، تطمح إلى مدّ هذه الأطروحة إلى مدى أوسع من المواضع المشتركة التي بوّبتْها البلاغةُ. وحسب وجهة نظرنا، فإنّ كل ملفوظات لسان تأخذ وتقتلع معناها من جرّاء كونها تضطلع بدور مَن يُلزم المخاطَب باستخلاص صنف مُعيّن من النتائج. إن كل كلام هو إشهاري في جوهره. وليس الكلام إشهارياً فقط لكونه يحمل بعض المعلومات التي تجدها تفرض بعض النتائج. انّه إشهاريّ لأنّ قيمته الداخلية تُطابق المتتالية التي يعلن عنها ذلك الكلام. إن ما يريد قوله، هو ما يريد أن يجعلَ الآخرَ يقولُه. هكذا تُقدّم ملفوظاتُنا نفسها بمعزل حتى عن كفاءتها في تأسيس برهنة، بوصفها أصل خطاب حجاجيّ أو استمرارا له". انظر: أوزفالد ديكرو: "السلالم الحجاجية"، مطابع منتصف الليل، باريس، 1980، ص – ص 7–12.

Ducrot, Oswald: **Les échelles argumentatives**, Ed.Minuit, 1980, pp.7-12.

(33) - Moeschler & Reboul. 1994.

(34) - Moeschler & Reboul. 1994, p. 88

عن المنطق غير الصّوري انظر برلمان Perelman 1977، وعن المنطق الطبيعي انظر غرايز 1982و 1990 وغرايز (ط.) 1984؛ بورال Borel وغرايز Grize وميفيل Miéville 1983، فينيو Vignaux 1976. وغرايز المذكور هنا ليس بول غرايس (Grice). إننا نتحدث هنا عن جون بليز غرايز، وهو عالم جاء بنظرية "المنطق الطبيعي"؛ حيث اعتنى بتطوير منطق مخصوص

للخطاب يكون حساسا للاختلافات البنائية التي تقع بين اللغة والمنطق الرياضي، وهذه النظرية يتم اقتراحها لنمذجة الاستراتيجيات الحجاجية والعمليات المنطقية الخِطابية، التي يكوّن المتخاطبون بفضلها مختلف التمثلات، بما يمكّن من إظهار عالم مصغّر عبر بعض الصور. انظر كاترين فوكس: مفاهيم أساسية في اللسانيات، الموسوعة الكونية الفرنسية.

Fuchs, Catherine: Linguistique (notions de base), in **Encyclopaedia Universalis**, Version éléctronique.

(35) وجهة النّظر "المستوفية شروط الحقيقة"، أخذنا ترجمة هذا المصطلح عن صولة، عبد الله: "الحجاج في القرآن من خلال أهمّ خصائصه الأسلوبية"، **منشورات كلية الآداب بمنّوبة**، سلسلة لسانيات، المجلّد 13، 2001، ج 1، ص 30.

(36) الموضع (topos): في المنطق: نظرية المواضع أو "الأماكن المشتركة" أي الأصناف العامّة التي يمكن أن يصار فيها إلى ترتيب كل الحجج أو الأبحاث والتوسّع في الموضوعات. ومن ثمّ تشكّل معرفة هذه الأماكن/ المواضع، نوعا من سجلٍّ يسهّل الإبداع. موسوعة لالاند الفلسفية، مج3، ص 1462.

(37) - Moeschler & Reboul. 1994, p.89.

(38) - Gilles Declercq: **L'art d'argumenter**: **structures rhétoriques et littéraires**, Editions Universitaires, 1995.

(39) - La pragmatique, p. 34.

(40) - Op. cit. p.p. 36 - 37.

(41) - Op. cit., p. 37.

(42) - Op. cit, p.127.

(43) انظر روبول، آن وموشلير، جاك: **التداولية اليوم، علم جديد في التواصل**، ترجمة: د. سيف الدين دغفوس ود. محمد الشيباني، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2003، ص276.

(44) - Armengaud. 1993, p.47.

(45) - Armengaud. 1993, pp. 47 - 48.

(46) هذا التفريع في الافتراض يجعلنا نتفق مع ما قاله صحراوي، مسعود: "[...] ولكن استقلالية التراث العربي لا تبرر الممارسات الإقصائية الحزبية التي تجعل منه غير قابل للتحاور العلمي المنصف مع معطيات العلوم المعاصرة، ولا سيما إذا توافرت لبعض مفاهيمها الكفاية العلمية الوصفية والتفسيرية المناسبة لدراسة البعد التواصلي الإبلاغي للظواهر الخطابية phénomènes discursifs للغة العربية." ، التداولية عند العلماء العرب، ص 8.

(47) - Aurous, Sylvain: **Histoire des idées linguistiques**, tome1, chap. IV, section 2: l'analyse grammaticale dans la tradition arabe classique (G. Bohas, J - P. Guillaume, D. Kouloughli), Pierre Mardaga éditeur, Liège, Bruxelles, 1989, p.271.

(48) كوهين، جون :(Jean Cohen) ناقد فرنسي ومنظّر للشعر، من أقواله: "إنّ الشاعر يخلق عدولا عن النمط المعتاد"، من كتبه "بنية اللغة الشعرية" (1966) و" الكلام السامي".

(49) عيد، صلاح: **الأسلوب الأدبي بين الاتّجاهين النحوي و البلاغي**، القاهرة: مكتبة الآداب، 1993، ص 6.

(50) - Aurous. 1989, p. 271.

(51) الأسلوب الأدبي، ص 6.

(52) - Aurous. 1989, p. 270

(53) - Aurous. 1989.

(54) وتتجلّى هذه الظاهرة في التعليم المدرسي إلى الآن، حيث يُدرس الإعراب والتصريف منذ التعليم الأساسي في مرحلته الأولى، ولا تدخل البلاغة إلّا بعد الفراغ من اكتساب المعارف النحوية الضرورية، أي في بداية التعليم الثانوي، ولا يدوم تعليمها إلّا سنة واحدة.

(55) - Molinié, G,: Stylistique in **Encyclopædia Universalis**, Vol. 21, Paris, 1996, p. 706.

(56) - Bohas, G., Guillaume, J-P, Kouloughli, D.: L'analyse grammaticale dans la tradition arabe classique, in Sylvain Aurous: **Histoire des idées linguistiques**, Tome 1, Pierre Mardage éditeur, Liège, Bruxelles, 1989,p.-p. 260 - 282.

(57) - Todorov, T.: Poétique in **Encyclopædia Universalis**, Paris, 1990.

(58) - Todorov. 1990.

(59) - Todorov. 1990.

(60) نشير مجدّدا إلى سذاجة المقارنة، ولكن لابأس من التذكير بأنّ الابتكار – كما يرى تودوروف – قسمٌ من الخطابة يشمل "البحث عن الأفكار وأساسًا الحجج والبراهين التي ستكوّن مادّة الخطاب و أساسه" براهين طبيعية أو واقعية؛ براهين اصطناعية، أي تعود، إلى الفنّ و التي تُسمّيها المصنّفات أيضا **مواضع** (topoï) إنّها كلّ التأثيرات والوسائل الممكنة – عددها خمس عشرة – التي يمكن أن يشتمل عليها الخطاب: العودة إلى الاشتقاق، إلى التعريفات، إلى الترقيم، إلى اعتبارات عن الصّلة بين الجنس والنّوع، بين السّبب والتأثير، المقارنة، المتضادّات، الظروف.

ولكن الابتكار يشمل أيضا، وهذا غريب بالنسبة إلى التفكير المعاصر، بناء المتكلّم شخصيّته (أخلاقه) بنفسه، لأنّها تتحكّم كثيرا في مصداقيّته خطيبا؛ ثمّ حذقه استعمال **العواطف** وهو أمر شديد الحَدْسيّة، فهي أضمن "سرّ للذّهاب إلى القلب" كما يقول مصنّف جيبار (1730) Gibert.

أمّا الترتيب، فيُعلّمنا تنظيم المواد المجمّعة عبر الابتكار حسب النظام الأنسب. ولكن مهما يكن المكان المختار لاستعمال هذه المواد في خطاب ما، فإنّ كلّ المصنّفات تتّفق إجمالا على نظام عامّ. فعن بوردالو Bourdaloue أنّ الاستهلال يجلب الانتباه. ثمّ يقترح سؤالا مع إعلان عدّة نقاط تحتويها (القسمةُ)؛ ويعرض السردُ الأحداثَ ويبرز الحجج (الموافقة)

ويدحض الحجج (المدحوضة)، و الموجز يلخّص التقاط المحصّلة، ثمّ تمنح خاتمة الخطبة لها طابعها المنطقي، الانفعالي، الجمالي، فتكون بمثابة حسن التذييل"

Todorov. 1990.

(61) يقول الشاوش، محمد: "وتجدر الإشارة إلى أنّ من يترجم العبارتين الفرنسيتين énonciation و énoncé بالتلفّظ والملفوظ على الترتيب، لا يحصل من هذه الترجمة إلّا على تحريك الشّفتين وإصدار الصوت، وهو معنى بعيد عن معنى العبارتين الفرنسيتين والأنسب أن يجعل مقابلهما "القول". بمعنى المصدر الدّال على الحدث للأولى وبمعنى الاسم أي المقول للثانية". أصول تحليل الخطاب (مرجع مذكور، ج 2، ص 618).

إن كانت وجهة نظر الشاوش وجيهة من جهة النقد، فإنّها تثير إشكالا عندما يتعلّق الأمر بالاقتراح البديل؛ إذ هو قد اتخذ كلمة (قول) ترجمة للكلمتين الفرنسيتين، وهذا الضرب من الاشتراك، وإن أوحى بثراء معاني كلمة (قول) في العربية، فإنّه يوقع في اللبس عند الاستعمال.

(62) - Aurous. 1989, p260-282.

(63) - Aurous. 1989.

(64) شروح التلخيص، ج1، شرح التفتازاني، ص 273.

(65) شروح التلخيص، ج1. حاشية الدّسوقي، ص 273.

(66) انظر تحليلا موسّعا لظاهرة الحذف في باب "أحوال المسند إليه"، من هذا العمل.

(67) - Aurous. 1989, p.268.

(68) الشريف، محمّد صلاح الدين: "تطابق اللّفظ و المعنى بتوجيه النّص إلى ما يدلّ على المتكلّم"، **حوليات الجامعة التونسية**، عدد 43، 1999، ص 40.

(69) - Aurous. 1989, p p. 268 - 269.

(70) - Aurous. 1989, p. 270.

(71) دايك، فان: **النصّ والسياق**، ترجمة عبد القادر قنيني، الدار البيضاء: إفريقيا الشّرق 2000، ص18.

(72) الزمخشري، جار الله: **الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، ط 1، دار الفكر، 1977، ج ا ص 41.

(73) يقول بارّيه، هرمان: "إنّ الحدود بين النحو والبلاغة ليست مستقرّة، لا سيّما وأنّ معيار التمييز بين المنظورين ليست الاصطلاحية (conventionnalité) (بالمعنى الكلاسيكي للعبارة). فكلّما كانت إجراءات اكتشاف التداوليّة معقّدة وناقدةً، استرجعنا النحو في دائرة البلاغة وابتعدنا عن ظواهر ليست اصطلاحية إلّا لسانيا".

Prolégomènes à la théorie de l'énonciation: de Husserl à la pragmatique, p.217.

(74) النص والسياق، ص32، الهامش 4.

(75) يقول راستييه، فرانسواه: "[. . .] كما حاولت التداولية - وهي فرع آخر من فلسفة الدلالة - أن تضع في الاعتبار البنى النّصيّة عبر بحوثها في الحجاج وعبر تحليل المُحادثات، وتبقى روابطها باللسانيات غير واضحة وفي الواقع - وكما بيّنا ذلك في غير هذا الموضع - **فإنّ التداوليّة قد عوّضت البلاغة** في جانب من الجوانب بعد انفجار الثالوث (trivium) [النحو / البلاغة / المنطق] لذلك فهي تتخذ من التخاطب موضوعا لها بدلا من النصّ في حدّ ذاته".

Rastier, Fransois: **Sens et textualité**, Hachette sup. paris, 1989, p 6

والمقصود بـ"الانفجار" في هذا السياق، هو التخلي عن الثالوث وتعويضه بثنائي هو المنطق والنحو، أو تعويض البلاغة بالموسيقى. انظر فصل " البلاغة" في الموسوعة الكونية الفرنسية.

Douay-Soublin, Francoise: La rhétorique, in **Encyclopædia Universalis**, Version éléctronique.

(76) النص والسياق، ص29.

(77) النص والسياق، ص29.

(78) سماها بروندونير باسم حرف لاتيني، لشبه تمثيلها به، ورأينا أن نعرّبه بشكل المقلاع فهو ذو فرعين متجاورين.

(79) - Berrendonner, Alain: **Eléments de pragmatique linguistique**, Les éditions de Minuit, Paris,1981,p- p 11 - 14.

(80) - expressis verbis.

(81) - Ducrot, Oswald: **Le dire et le dit**, les éditions de minuit, Paris, 1984, p - p 13 - 17.

مع الإشارة إلى أنّ الفصل الذي نحيل عليه من هذا الكتاب، قد ظهر في العدد 4 من مجلّة (Langue fransaise) سنة 1969. لذلك. فلعلّ قولنا " يعيد صياغتها سنة 1984 " . . . فيه قلبٌ للحقيقة التاريخيّة! لكن مادام ديكرو قد أعاد نشر ذلك الفصل سنة 1984، فهو يقرّ ما ورد فيه، وسنتبيّن التعديل الذي مسّ النظرية ذات الشكل(المقلاع) "Y" عنده، أسفله.

(82) تحرّيا للدقّة، يجب أن نوضّح أنّ وصف دلالة ما يقتضي. حتّى ولو كان ذلك في سياق محدّد. أكثر من مجرّد ملاحظة بسيطة. ذلك أنّ اختيار الصيغة التي نصف بها الدلالة، يستوجب منّا أن ندقق بعض الفويْرقات تدقيقا مبرّرا.

(83) وجدت صعوبة في تعريب المثال الفرنسي (n'avons pas grand- chose à nous dire Nous) ولعلّه يقصد به أن تُرفع الكُلفة أو أن يتكلّم الحاضرون بصراحة ودون أقنعة، ولعلّ المثل العامّي [التونسيّ] **جرابي صافي**، يُعبّر عن ذلك المعنى تقريبا. والملاحظ أنّ دلالة (ما أجمل الطقس!) على (يا له من طقس رديء!) تقوم على أسلوب السخرية، كما لا يخفى.

(84) "إنّ الموضع (topos) يكون في العادة محلّ إجماع فهو فكرة عامّة (commun lieu) يؤدّي استخدامها في الخطاب إلى اقتناع المخاطبين بما يُعرض عليهم بواسطتها". الحجاج في القرآن من خلال أهمّ خصائصه الأسلوبية، ج 2، ص 604.

(85) سمّيناه فرضية أسوةً بديكرو وبرّوندونّيز.

(86) أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: تأسيس "نحو النص"، ج 1، ص 516 – 517.

* * *